Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/Technical Paper.11
22 January 2018
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

آثار الحوكمة على تخصيص النفقات وتوزيع الإيرادات:
أدلة من بلدان عربية مختارة

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

18-00039

شكر وتقدير

هذه الوثيقة من إعداد أحمد كمالي وآية السعيد. قدّم محمد صالح المساعدة على مستوى الأبحاث، وتولّى محمد فريد صالح وضع الجدول الزمني لإعداد الميزانية في مصر.

المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير ..... ج
ملخص تنفيذي ..... ز
مقدمة 1

الفصل

أولاً- استعراض الكتابات 3

ألف- أهمية الحوكمة بالنسبة للنمو الاقتصادي 3
باء- آثار السياسة المالية: النمو الاقتصادي والمخرجات 3
جيم- الرابط بين الحوكمة والسياسة المالية: الجانب المتعلق بالنفقات 4
دال- الرابط بين الحوكمة والسياسة المالية: الجانب المتعلق بالإيرادات 7

ثانياً- اتجاهات السياسات المالية/النفقات في بلدان عربية مختارة 8

ألف- البلدان المصدرة للنفط في الفترة ما قبل 2011 9
باء- البلدان المصدرة للنفط في الفترة ما بعد 2011 16
جيم- البلدان المستوردة للنفط في الفترة ما قبل 2011 17
دال- البلدان المستوردة للنفط في الفترة ما بعد 2011 23

ثالثاً- العينة والمنهجية 24

رابعاً- النتائج 26

ألف- إبداء الرأي والمساءلة 31
باء- الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب 31
جيم- فعالية الحكومة 31
دال- الجودة التنظيمية 31
هاء- سيادة القانون 32
واو- السيطرة على الفساد 32

خامساً- الخلاصات والتداعيات على السياسات 35

المرفقات

المرفق الأول- دراسات حالة: إعداد الميزانيات في مصر، والمملكة العربية السعودية، وتونس والإمارات العربية المتحدة 38

المرفق الثاني- المتغيّرات المشمولة والمصدر 42

المراجع 45

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

1- الإنفاق على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، والإعانات والأجور 26

2- الإنفاق على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، والإعانات والأجور 29

3- الإيرادات المباشرة وغير المباشرة والإيرادات غير الضريبية في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط..... 33

قائمة الأشكال

1- مؤشرات الحوكمة: المراتب المئوية العالمية..... 2

2- نسبة الإعانات من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط..... 11

3- نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط 12

4- نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط 13

5- نسبة الأجور من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط... 14

6- نسبة الضرائب من إجمالي الإيرادات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط 15

7- نسبة الضرائب من إجمالي الإيرادات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط..... 18

8- نسبة الإعانات من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط 19

9- نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط..... 20

10- نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط..... 21

11- نسبة الأجور من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط 22

ملخص تنفيذي

الهدف من هذه الوثيقة هو تحليل آثار مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي على توزيع الإيرادات والنفقات في بلدان عربية مختارة. وتدرس هذه الوثيقة، استناداً إلى التحاليل والأدلة التجريبية، آثار مؤشرات الحوكمة الستة (إبداء الرأي والمساءلة؛ والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف؛ وفعالية الحكومة؛ والجودة التنظيمية؛ وسيادة القانون والسيطرة على الفساد) على توزيع النفقات والإيرادات بأشكالها المختلفة على امتداد الزمن وبحسب مجموعات البلدان (البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط).

وتظهر الأدلة أن القواعد المالية غائبة فعلياً في معظم بلدان المنطقة العربية، في ظل تأخر مؤشرات الحوكمة بأشواط عن المعدلات العالمية. بالتالي، ينبغي استكشاف العلاقة بين النشاط المالي وأداء الحوكمة لما لذلك من تبعات هامة على الاستدامة المالية، ورأس المال البشري، والتنمية والحماية الاجتماعية. وتستعرض هذه الوثيقة أبرز الكتابات التي تسلط الضوء على أهمية الحوكمة بالنسبة للمخرجات والسياسات المالية. كما تدرس التوجهات السائدة على صعيد مؤشرات الحوكمة والمؤشرات المالية في البلدان العربية والعلاقة فيما بينها، وذلك على حقبتيْن، الأولى قبل عام 2011 والثانية ما بعد هذا العام، وضمن مجموعتين هما البلدان المصدرة للنفط من جهة، والبلدان المستوردة للنفط من جهة أخرى، بهدف رصد التغيُّرات في أسعار السلع الأساسية، والاضطرابات الاجتماعية حول العالم وغيرها من الظواهر.

وتستخدم هذه الدراسة معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً بغية اختبار آثار مؤشرات الحوكمة المختلفة على توزيع النفقات والإيرادات في بلدان عربية مختارة خلال الفترة الممتدة بين عاميْ 1990 و2015. وقد اعتمدنا في تقديراتنا نظام معادلات خاص بكل بلد بالنسبة إلى مصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية، إلا أن النقص في البيانات المتاحة حول المالية العامة يحول دون قدرتنا على تطبيق هذا النموذج على معظم البلدان الأخرى. ويمثل المتغيّر الداخلي في كل معادلة نوعاً من أنواع الإنفاق (الصحة والتعليم، والإعانات والنفقات الاجتماعية) كحصة من إجمالي الإنفاق أو نوعاً من أنواع الإيرادات (الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإيرادات غير الضريبية) كحصة من إجمالي الإيرادات. وتشمُل المتغيّرات التوضيحية المتغيّر الداخلي المؤخر، والقيمة المؤخرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وناقل مؤشرات الحوكمة الستة، إضافة إلى متغيّرات أخرى خاصة بكل بلد أو متغيّرات التحكم مثل التضخم، والدين العام، والميزان الضريبي، وميزان الحساب الجاري ومؤشر التنمية البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن قائمة متغيّرات التحكم ليست شاملة نظراً لما تواجهه هي أيضاً من نقص في البيانات. أضف إلى ذلك أن اختيار المتغيّرات التوضيحية لم يتم بشكل اعتباطي بل استند إلى الآثار المحتملة للمتغيّرات الداخلية ومن بينها المتغيّرات الداخلية المؤخرة من أجل التمكن من رصد الانحدار التلقائي المتوقع لمختلف أنواع النفقات والإيرادات العامة.

وكما كان متوقعاً، جاءت النتائج متنوعة لكن ذلك لم يحل دون التوصل إلى خلاصات مثيرة للاهتمام. إن الصدمات التي تطال النفقات والإيرادات العامة لها تبعات طويلة الأمد على المالية العامة، ولعلها أكثر وقعاً في البلدان المستوردة للنفط. وفي ظل التفاوتات الكبيرة بين البلدان لجهة آثار مؤشرات الحوكمة، من المضلل تحديد آثار المؤشرات بالنسبة للبلدان العربية أو مجموعات البلدان (تلك التي تم رصدها ضمن النتائج الخاصة بكل بلد). بشكل عام، يبدو أن تعزيز فعالية الحكومة له أثر سلبي على مختلف أنواع النفقات، وذلك مرده إلى ما قد تختبره الحكومة من مكاسب على صعيد الكفاءة. أما بالنسبة إلى الجودة التنظيمية، فتظهر النتائج تبادل ملحوظ بين مشاركة القطاع الخاص والإنفاق الحكومي في مصر والمملكة العربية السعودية، على عكس ما يحصل في لبنان. تبين أيضاً أن مكافحة الفساد تسمح بترشيد الإنفاق على الحماية الاجتماعية والإعانات في مصر، الأمر الذي قد يفسّره التراجع في تكاليف المعاملات وفي عدم كفاءتها. لكن الوضع كان معاكساً في لبنان والمملكة العربية السعودية. بالنسبة للإيرادات، اكتسى الكثير من المؤشرات أهمية من الناحية الاحصائية

من دون أن يكون لذلك أثر كبير على المستوى الاقتصادي. أما التحسن على صعيد سيادة القانون، فكان له أثر سلبي وإيجابي كبير على التوالي بالنسبة للإيرادات الضريبية وغير الضريبية المباشرة في البلدان المصدرة للنفط.

مقدمـة

القواعد المالية غائبة فعلياً في معظم بلدان المنطقة العربية، ويأتي هذا الغياب وسط اهتمام عالمي متزايد بقواعد السياسات المالية وقدرتها على الحد من العجز العام واحتواء الدين العام. وتظهر مؤشرات الحوكمة أن الأرقام الخاصة بالمنطقة متأخرة كثيراً عن المعدلات العالمية (الشكل 1). بالتالي، يمكن للتقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية، لا سيما النفط، أو لأي صدمات على صعيد الطلب/العرض، أو لفترات الركود الاقتصادي الإقليمي أو العالمي أن تؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد الكلي وأنماط الإنفاق في هذه البلدان.

إن فعالية أي إطار ضريبي كلي رهن باعتماد قواعد ضريبية مع ضوابط وموازين، إلى جانب نواحي أخرى أكثر اتساعاً للحوكمة[1]، هذا ويرتبط ضعف الحوكمة بتدني كفاءة الإنفاق العام وانتاجيته[2]. وفي هذا السياق، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير مؤشرات الحوكمة المختلفة على تخصيص النفقات وتركيبة الإيرادات. فمن شأن تسليط الضوء على هذا الرابط الأساسي أن يتيح لنا فهم مسار المالية العامة على نحو أفضل، ما سيخلف بدوره تبعات جوهرية على الاستدامة المالية، ورأس المال البشري، والتنمية والحماية الاجتماعية، وكلها من المجالات ذات الأهمية الكبرى في المنطقة العربية في هذه المرحلة.

تطرح هذه الدراسة أسئلة بحثية أساسية مثل: ما هي اتجاهات مؤشرات الحوكمة المختلفة في البلدان العربية وكيف ترتبط بأنماط السياسات المالية؟ بالتحديد، هل من شأن أي تحسن في سيادة القانون، أو فعالية الحكومة أو السيطرة على الفساد أن يؤثر على قاعدة الإيرادات الخاصة بكل بلد؟ هل يمكن لأي تقدم في الاستقرار السياسي أو إبداء الرأي أن يترك أثراً على الإنفاق الاجتماعي أو الإنفاق على الصحة والتعليم؟ كيف يمكن لأي تغييرات في مؤشرات الحوكمة أن تؤثر على أنماط تصحيح الأوضاع المالية في المنطقة في وقت لا تزال تشهد فيه اضطرابات سياسية واجتماعية (لا سيما في البلدان المستوردة للنفط) وتدنياً في أسعار النفط، وهي عوامل تؤثر سلباً على قاعدة الإيرادات في البلدان المصدرة للنفط؟

ويستعرض القسم الثاني من هذه الوثيقة الكتابات التي تسلط الضوء على أهمية الحكومة ودورها على صعيد السياسة المالية. أما القسم الثالث فيركز على الاتجاهات في مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية وفي مؤشرات مالية مختارة، مع النظر في كيفية ارتباطها ببعضها البعض. وبدوره، يلقي القسم الرابع الضوء على المنهجية المستخدمة في تحليلنا الكمي، فيما يستعرض القسم الخامس النتائج التي خلصنا إليها ويناقشها. وختاماً، يتضمن القسم السادس ما تم التوصل إليه من خلاصات وتوصيات مرتبطة بالسياسات.

نظراً إلى النقص في المعدلات الخاصة بالمنطقة العربية (تشمل هذه المنطقة موريتانيا في التحليل الذي أجريناه) قمنا بتطبيق المعدل الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على البلدان الأخرى.

---

1 انظر المرفق 1 للاطلاع على رسم يُظهر كيفية إعداد الموازنة في مصر، والمملكة العربية السعودية، وتونس والإمارات العربية المتحدة.

2 انظر Baldacci and others (2003) and Mauro (1998).

الشكل 1- مؤشرات الحوكمة: المراتب المئوية العالمية (2005، 2010، 2015)

المصدر: مؤشرات الحوكمة في العالم الخاصة بالبنك الدولي.

ملاحظات: أفريقيا جنوب الصحراء؛ جنوب آسيا؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ أوروبا وآسيا الوسطى؛ أمريكا الشمالية.

أولاً- استعراض الكتابات

في هذا القسم، نستعرض الكتابات "التقليدية" حول آثار الحوكمة على النمو الاقتصادي، ومن ثم نتناول بإيجاز الكتابات حول أثر الإنفاق العام قبل إعطاء لمحة أكثر تفصيلاً عن الكتابات المتعلقة بالحكومة والسياسة المالية، وهو الموضوع الأساسي لهذه الدراسة.

بشكل عام، تميل الكتابات التقليدية حول الحوكمة ومؤشراتها إلى توزيع مداميك الحوكمة إلى ست فئات أساسية هي إبداء الرأي والمساءلة؛ والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف؛ وفعالية الحكومة؛ والجودة التنظيمية؛ وسيادة القانون والسيطرة على الفساد. ونركز في تحليلنا على هذه المؤشرات الخاصة بالبنك الدولي.

ألف- أهمية الحوكمة بالنسبة للنمو الاقتصادي

يمكن تعريف الحوكمة بمفهومها الواسع على أنها مجموع التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين (Kaufmann and others, 2000). وغالباً ما يشتمل ذلك على عملية اختيار الحكومات، ومساءلتها، ومراقبتها واستبدالها، فضلاً عن قدرة هذه الأخيرة على إدارة مواردها بشكل فعال وبلورة سياسات وقوانين حذرة والعمل على تطبيقها. ومن الكتابات حول الحوكمة كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي تلك التي أعدها Knack and Keefer (1995)، و Acemoglu and others (2001, and 2002)، و Rodrik and others (2002)، و Dollar and Kraay (2003)، الذين وجدوا علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وجودة المؤسسات التي تُعد مكوناً هاماً من مكونات الحوكمة.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية، استخدم Emara and Jhonsa (2014) طريقة المربعات الصغرى على مرحلتيْن لتطبيقها على بيانات شاملة لعدة قطاعات خاصة بـ 197 بلداً في عام 2009. والخلاصة الأساسية التي تم التوصل إليها كانت أن أي تحسن في جودة الحوكمة يخلّف آثاراً إيجابية ذات دلالات إحصائية على نصيب الفرد من الدخل. وبالنسبة للبلدان الـ 22 من منطقة الشرق الأوسط المشمولة في العيّنة، خلص المؤلفان إلى أنه على الرغم من تدني قيم مؤشرات الحوكمة، يعكس ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في المنطقة مقارنة مع البلدان الأخرى المشمولة بالعينة، هشاشة مستويات المعيشة[3].

باء- آثار السياسة المالية: النمو الاقتصادي والمخرجات

لقد تناولت الكتابات منذ التسعينيات أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، كما انبثق عن الكتابات المتعلقة بالنمو الداخلي نماذج عدة ربطت ما بين الإنفاق العام لاقتصاد ما ونموه على المدى الطويل. ومن بين المؤلفين الذين تعمقوا في هذه العلاقة نذكر Aschauer (1989)، و Barro (1990, 1991)، و Levine and Renelt (1992)، و Easterly and Rebelo (1993)، و Devarajan and others (1996)، و Mittnik and Neumann (2003) و De la Croix and Delavallade (2006).

بدورهم، قام مؤلفون آخرون باستكشاف الرابط بين الإنفاق على صعيد القطاعات والمخرجات في هذه الأخيرة. فقد أجرى Harbison and Hanushek (1992) مسحاً لـ 12 دراسة تتناول الرابط بين الإنفاق على التعليم العام من جهة والمخرجات التعليمية من جهة أخرى، فأظهر أكثر من نصف الخلاصات التي توصلا إليها وجود

3 تجلت هذه الهشاشة من خلال الاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها المنطقة منذ العام 2011.

علاقة إيجابية وذات أهمية كبرى بينهما. أما Pritchett (1996)، فأشار إلى أن الرابط السلبي والعديم الأهمية بين الإنفاق العام ومخرجاته يمكن عزوه إلى التقلبات في كفاءة الإنفاق أو مؤشرات أخرى للحوكمة مثل الفساد، وليس إلى السياسة الاقتصادية الضعيفة بحد ذاتها. كذلك استعرض Filmer and Pritchett (1999) الكتابات التي تربط بين الإنفاق العام والمخرجات الصحية واستخدما بيانات شاملة لعدة بلدان من أجل دراسة ما يتركه الإنفاق العام على العوامل المرتبطة بالصحة وتلك غير المرتبطة بها من أثر على وفيات الأطفال والرضع. وقد تبين لهما أن زيادة الإنفاق العام على الصحة انعكست تدنياً في معدلات وفيات الرضع (تحت سن الخامسة) إلا أن النتائج كانت محدودة؛ فسبع الواحد في المائة من التفاوتات في الوفيات مرده إلى التغيُّرات على صعيد الإنفاق. وسيتناول القسم الثاني من الوثيقة بتفصيل أكثر الرابط بين الحوكمة والإنفاق العام أو السياسة المالية بمفهومها الأوسع.

جيم- الرابط بين الحوكمة والسياسة المالية: الجانب المتعلق بالنفقات

وفيرة هي الأدبيات التجريبية التي تتناول الرابط بين الحوكمة والسياسة المالية في البلدان النامية، لا سيما البلدان المصدرة للنفط. أما الأدبيات المتعلقة بالبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهي في المقابل محدودة جداً. وسنسلط الضوء فيما يلي على بعض الخلاصات الأساسية للأدبيات المذكورة التي تجمع ما بين الحوكمة والسياسة المالية بشكل عام، كما سنتعمق في الدراسات التي حاولت النظر في آثار الحوكمة على مخرجات السياسة المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك تبعات الحوكمة على قدرة السياسة المالية على مسايرة الدورات الاقتصادية.

لقد تبين لـ Bayoumi and Eichengreen (1995) أن العجز المالي كان الأكثر استجابة لتقلبات الدخل في الدول ذات القواعد الأقل صرامة التي ترعى الميزانية. أما في الدول التي تفرض قواعد صارمة على هذا الصعيد، فمعظم عمليات خفض عجز الميزانية تمت من خلال النفقات، ما يعني أن القواعد الصارمة تساعد في خفض الإنفاق. بدورهما، أظهر Kontopoulos and Perotti (1999) أن البلدان التي تعاني من تفكك في السلطات المالية شهدت ارتفاعاً في النفقات وحالات من العجز في الميزانية. أما Agénor, MacDermott and Prasad (1999) فأشاروا إلى أن المضاعفات المالية في بلد ما رهن إلى حد كبير بحجم هذا البلد، ومستوى التنمية فيه وجودة مؤسساته. فكلما تدنى مستوى التنمية في البلد، كلما بات من الصعب أكثر تطبيق السياسة المالية في ظل سوء إدارة الضرائب وعدم القدرة على التنبؤ بأساس الإيرادات العامة من جملة أمور أخرى. وقد ربط المؤلفون فعالية السياسة المالية بقناة الإنفاق العام وليس بقناة الإيرادات الضريبية.

ومن أبرز وأهم الكتابات حول السياسة المالية والحوكمة، تلك التي أعدها Alesina and Perotti (1999) و Person and Tabellini (2004)، الذين أوضحوا أن القواعد الدستورية والمؤسسات التي تُعنى بالميزانية تحدد بشكل كبير مخرجات السياسة المالية، لا سيما الحفاظ على ميزانية متوازنة. من جهتهم، أشار Alesina and others (2008) إلى أن الفساد يعزز طابع السياسة المالية المساير للدورة الاقتصادية، لا سيما في الأنظمة الأكثر فساداً. أما Frankel and others (2011) فقد خلصوا إلى أن تحسن جودة المؤسسات من شأنه أن يعبد الطريق امام اعتماد سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية في البلدان النامية.

كثيرة هي الكتابات المتاحة حول دور الحوكمة ولعنة الموارد (المعروفة أيضاً بمفارقة الوفرة) في البلدان المصدرة للنفط، بما فيها أعمال Neumayer (2004) و Cavalcanti and others (2011) الذين توصلوا إلى خلاصة مفادها أن الفساد والمشاكل السياسية الناجمة عن وفرة الموارد تعيق عملية صنع السياسات وتحث الحكومات على توفير سلع وخدمات عامة ذات نوعية متدنية. وفي السياق نفسه، ركز Kolstad and Soreide (2009) في كتاباتهما على أن الفساد هو من العوامل الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد.

ودرس Rajkumar and Swaroop (2008) الرابط بين الإنفاق العام، والحوكمة ومخرجات التنمية البشرية. لقد توقف المؤلفان عند مستوى الفساد ونوعية البيروقراطية بهدف تحديد مدى فعالية الإنفاق العام لجهة تعزيز مخرجات التنمية البشرية[4]. وأوضحا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أن الفوارق في كفاءة الإنفاق العام يمكن تفسيرها إلى حد بعيد من خلال نوعية الحوكمة. فالإنفاق العام على الصحة كان له أثر أكبر على خفض معدلات وفيات الأطفال في البلدان ذات الحوكمة الجيدة، وكذلك كان الإنفاق العام على التعليم الابتدائي أكثر فعالية من حيث زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في البلدان ذات الحوكمة الجيدة. أما في البلدان ذات الحوكمة السيئة، فلم يكن للإنفاق العام أي أثر على مخرجات الصحة والتعليم.

واستكشف El Anshasy and Katsaiti (2013) الرابط بين السياسات المالية وسلسلة من الميزات المؤسسية، وآثار هذه الأخيرة على النمو في الاقتصادات الغنية بالموارد. وأبدى المؤلفان اهتماماً خاصاً في كشف الأثر غير المباشر للمؤسسات على النمو من خلال قناة انتقال رصدت "جودة الأداء المالي". وقد انبثقت عن هذه الدراسة التي استندت إلى بيانات مجمعة من 79 بلداً توزعت ما بين بلدان غنية بالموارد وأخرى تفتقر إليها خلال الفترة من 1984 إلى 2008، مجموعة من الخلاصات من بينها أن تعزيز الحوكمة، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وضمان شفافية الميزانيات، كلها عوامل من شأنها تحسين الأداء المالي وبالتالي رفع معدلات النمو. وتجدر الإشارة إلى أن دور المؤسسات الديمقراطية وتلك التي تُعنى بالموازنة كان ملحوظاً، لا سيما من خلال القناة الضريبية، لكن ليس بشكل منفصل.

من ناحيته، توقف African Development Bank (2013) عند الرابط بين الحوكمة، والسياسة المالية والنمو الاقتصادي في دول أفريقية هشة مختارة في الفترة من 1995 إلى 2006. وقد ركز المؤلفون من خلال استخدام الطريقة العامة للعزوم (Generalized method of moment) على تقييم دور الحوكمة في مضاعفة أثر السياسة المالية على النمو. فتبين لهم أن الإنكماش في الإنفاق المالي يرتبط عادة بارتفاع في النمو الاقتصادي وأن الإنفاق العام يكتسب فعالية أكبر في دعم النمو الاقتصادي، لا سيما حين تتخطى مؤشرات الحوكمة سقفاً معيناً. وباستثناء الإنفاق على الدفاع، لم تكن فئات الإنفاق العام الأخرى كلها، بما فيها الإنفاق على الصحة والتعليم، ذات فعالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الحالات التي كان الفساد فيها يتخطى العتبة المحددة له.

تضمنت التحليلات القُطرية للحوكمة والسياسات المالية دراسات عدة حول الصين والهند. وقد استخدم Zhang and others (2004) بيانات مستقاة من مسوحات أجريت في ريف الصين وتبين لهم أن الانتخابات لم تؤثر على حجم الإيرادات لكنها أحدثت تحولاً كبيراً في توزيع الضرائب من الأفراد إلى الشركات. كما توصل المؤلفون إلى أن الانتخابات وتقاسم السلطة من شأنهما تحسين عملية تخصيص النفقات العامة. كذلك، استخلص Meng and Zhang (2011) اللذين استخدما بيانات خاصة بريف الصين أن الانتخابات في القرى قد ساهمت في تعزيز الإنفاق العام وتحسين كفاءة الإدارة العامة من خلال الضوابط والموازين التي نشأت عن اجتماعات بين ممثلين عن سكان القرى. تم أيضاً تناول مسألة المركزية المالية في كتابات Jia and others (2014) حيث استخدم المؤلفون بيانات خاصة بالصين للفترة من 1997 إلى 2006 من أجل دراسة أثر المركزية المالية على سياسة الإنفاق المحلية. وقد وجد المؤلفون أن لامركزية الإنفاق تساهم في تعزيز الإنفاق الحكومي وتؤدي إلى تخصيص الأموال مع التشديد بشكل أكبر على بناء رأس المال، مع إيلاء اهتمام أقل للتعليم والإدارة. إلا أن لامركزية الإيرادات لم يكن لها سوى أثر محدود على نفقات الحكومات المحلية.

4 المؤشران اللذان تم استخدامهما كانا على النحو التالي: الفساد ضمن النظام السياسي، وسلامة المؤسسات ونوعية الخدمات المدنية الموفرة.

درس Bhanumurthy, Prasad and Jain (2016) العلاقة بين نوعية الحوكمة والإنفاق العام ومخرجات التنمية البشرية في ولاية ماديا براديش، وهي ثاني أكبر ولاية في الهند. وقد تمت مقاربة دور الحوكمة من خلال خمسة أبعاد هي البعد السياسي، والبعد القانوني والقضائي، والبعد الإداري والبعد الاقتصادي والاجتماعي، وباستخدام 22 مؤشراً بشكل إجمالي. وقد خلص المؤلفون إلى أن الإنفاق على التنمية لا يكفي وحده على صعيد المحافظة لتحقيق مخرجات التنمية البشرية المرجوة، في حين أن فعالية النفقات العامة تحسنت أكثر فأكثر مع تحسن مؤشرات الحوكمة. وغالباً ما لعبت مؤشرات الحوكمة دوراً جوهرياً في تحسين مخرجات التنمية في حين أن ضعف المؤشر الإداري لطالما شكل العائق الأساسي أمام تحسين مخرجات التنمية البشرية في المحافظات الأقل نمواً.

قليلة هي الدراسات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة والسياسة المالية، وهي تركز بشكل أساسي على البلدان المصدرة للنفط. ومن أحدث هذه الدراسات تلك التي أعدها Matallah and Matallah (2016) والتي هدفت إلى اختبار أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تبين للمؤلفين اللذين استخدما مجموعة من الطرق، توزعت ما بين المربعات الصغرى العادية (ordinary least squares)، والآثار الثابتة (fixed effects)، والآثار العشوائية (random effects)، والطريقة العامة للعزوم (Generalized method of moment)، والتي طبقاها على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة خلال الفترة من 1996 إلى 2014، أن الحوكمة تضطلع بدور أساسي في الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق التنوع كونها تحد من آثار لعنة الموارد وتمكنها من تعزيز نموها الاقتصادي. بدوره، درس Eid (2016) المؤسسات المالية وتلك التي تُعنى بالميزانية في المملكة العربية السعودية بين عاميْ 1969 و2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (autoregressive distributive lag)، فتبين له أن الحكومة تعتمد سعر ثابت للنفط لدى وضع توقعاتها للنفقات الحكومية والعائدات النفطية، في حين أن النفقات الرأسمالية بالتحديد مسايرة للدورة الاقتصادية.

كما تم التطرق إلى مسألة مسايرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية في إطار الحوكمة. وقد خلص Stein and others (1999) إلى أن دول أمريكا اللاتينية التي تتمتع بسمات سياسية خاصة لديها ميل أكبر لاعتماد سياسات إنفاق مسايرة للدورة الاقتصادية، وإلى أن الاجراءات الخاصة بالميزانية الأكثر شفافية ودرجية غالباً ما تسمح بتدني العجز والمديونية. بدورهما، درس Slimane and Tahar (2010) العلاقة بين السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجودة المؤسسات في هذه البلدان وطبيعة النظام السياسي، و/أو مدى توفر الموارد المالية. وتبين لهما باستخدام مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية والطريقة العامة للعزوم (Generalized method of moment) وتطبيقها على متغيّرات تشتمل على نوعية المؤسسات، والفساد، والديمقراطية وما يُعرف بأثر الشره[5] أن الإنفاق الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساير للدورة الاقتصادية. واستنتجا أن ضعف المؤسسات هو من أبرز العوائق التي تحول دون تطبيق بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، ناهيك عن نفاذ هذه البلدان المحدود إلى أسواق رأس المال العالمية والافتقار إلى الأنظمة السياسية الديمقراطية.

يتخطى أثر الحوكمة الأثر التوزيعي للسياسة المالية بحيث قد تؤدي المؤسسات الضعيفة أو الحكومة الفاسدة إلى عرقلة السياسات المالية الحذرة. ولدى دراسة الطابع المساير للدورة الاقتصادية للسياسة المالية في 28 بلداً نامياً من البلدان المنتجة للنفط في الفترة من 1990 إلى 2009، تبين لـ Erbil (2011) أن جودة المؤسسات

---

5 مفهوم يفسر "الإفراط في إنفاق الزيادات المرحلية في الإيرادات المالية. فالصدمة الإيجابية (positive shock) تؤدي إلى ما هو أكثر من ارتفاع تناسبي في الإنفاق العام حتى ولو كانت الصدمة مؤقتة، وذلك نتيجة لضعف الإطار المؤسسي وتعدد صانعي القرار في المسار المالي.(Slimane and Tahar, 2010).

والهيكلية السياسية تتركان أثراً على هيكلية الموازنة في البلدان المذكورة فتجد حكوماتها نفسها مضطرة للاستجابة إلى تقلبات أسعار النفط عبر تطبيق سياسات مالية مسايرة للدورة الاقتصادية. ولذلك تبعات سلبية لا سيما على البلدان ذات الدخل المتدني المنتجة للنفط عندما تكون شبكات الأمن الاجتماعي ضعيفة وكذلك على ظاهرة الفقر والنمو الطويل الأمد إذ إن الحكومات تعمل على الحد من الانفاق والاستحواذ على الموارد التي كانت ستُستخدَم في مشاريع منتجة.

دال- الرابط بين الحوكمة والسياسة المالية: الجانب المتعلق بالإيرادات

ركزت معظم الدراسات على الرابط بين الحوكمة والسياسة المالية لجهة تأثير الحوكمة على النفقات كما هو مبين أعلاه. أما الكتابات حول الرابط بين الحوكمة وجانب الطلب من السياسة المالية فليست بكثيرة وتركز بشكل أساسي على الفساد. وتدرس هذه الكتابات الطابع المساير للدورة الاقتصادية للسياسة المالية ضمن سياق الإيرادات. وقد اشتملت الأدبيات الأولية التي تناولت دور المؤسسات والهيكلية السياسية والطابع المساير لدورة الاقتصادية للسياسة المالية أعمال Tornell and Lane (1999) و Fatas and Mihov (2001) و Lane (2003) الذين سلطوا الضوء على كيفية تبرير أنماط الإنفاق الحادة للإيرادات الحكومية من خلال المؤسسات والهيكليات التي تقوم عليها.

أظهر De Mello and Barenstein (2001) باستخدام بيانات مستقاة من 78 بلداً أن اللامركزية المالية، أي إيلاء مهام تعبئة الإيرادات وإنفاقها لمستويات ما دون وطنية للحكومة، ترتبط بمؤشرات مختلفة للحوكمة بما فيها فعالية الحكومة والفساد وسيادة القانون. وقد اشتملت مؤشرات تعبئة الإيرادات على الاستقلالية الضريبية وغير الضريبية. وبرهن المؤلفون أنه كلما ارتفعت نسبة الإيرادات غير الضريبية، والهبات والتحويلات الصادرة عن مستويات رفيعة في الحكومة من إجمالي الإيرادات دون الوطنية كلّما توطد الرابط بين الحوكمة واللامركزية. بدورهم، أشار Baldacci and others (2003) أن تركيبة الإيرادات العامة لديها أثر على النمو. وشددوا بشكل خاص على أن تصحيح أوضاع المالية العامة الذي يتم من خلال زيادة حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات، بما في ذلك الهبات، يعود بالفائدة على النمو بحيث أن الهبات والإيرادات غير الضريبية تربطها علاقة عكسية بجمع الإيرادات الضريبية.

من جهتهما، درس Imam and Jacobs (2007) آثار الفساد على قدرة مجموعة متنوعة من الفئات الضريبية على توليد الإيرادات في الشرق الأوسط. فقد تبين لهما باستخدام الطريقة العامة للعزوم (Generalized method of moment) أن ضعف عملية جمع الإيرادات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط مقارنة مع مناطق أخرى ذات دخل متدن مرده جزئياً إلى تفشي الفساد وأن ضرائب معينة تتأثر بذلك أكثر من غيرها. بالتحديد، إن الضرائب التي تستوجب تفاعلاً متكرراً بين السلطة الضريبية والأفراد بما فيها الضرائب على التجارة الدولية غالباً ما تتأثر بشكل أكبر بالفساد مقارنة مع أنواع أخرى من الضرائب. وخلص المؤلفان إلى ضرورة قيام الحكومات بإجراء إصلاحات تساهم في الحد من الفساد أو زيادة الإيرادات الناتجة عن الفئات الضريبية الأقل تأثراً بالفساد في حال رغبت بدعم الإيرادات الضريبية مع الحد من أوجه الخلل ورفع الرفاه الاجتماعي إلى حده الأقصى. ومن الدراسات الأخرى التي توصلت إلى خلاصات مماثلة Tanzi and Davoodi (1997)، و Johnson, Kaufmann and Zoido-Lobaton (1999)، و Freidman and others (2000).

وقام Kafkalas and others (2014) وآخرون بالتدقيق في العلاقة بين التهرُّب الضريبي والمعدل الضريبي المعلن عنه من قِبل الحكومة، إلى جانب نسبة الإيرادات الضريبية المخصصة لرصد التهرُّب الضريبي، وذلك باستخدام نموذج داخلي للنمو في قطاع واحد. ومن أبرز الخلاصات التي توصلوا إليها هي أنه في الحالات

التي تكون فيها معدلات التهرُّب الضريبي مرتفعة تكون الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الحد من الخسائر الضريبية أكثر فعالية، وأن هذه الفعالية تخف كلما انخفضت معدلات التهرُّب الضريبي. من جهتهما، أشار Sacchi and Salotti (2015) إلى أن القواعد المالية تؤثر على مهمة البلد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي عبر التأثير على أدوات الإنفاق والإيرادات على حد سواء.

وقد تناولت دراسات أخرى دور الحوكمة وكيفية تأثيرها على النية في تسديد الضرائب. بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، درس Torgler (2005) أثر الديمقراطية المباشرة[6] على الالتزام الضريبي في سويسرا، وتبين له أن ارتفاع مستوى الديمقراطية المباشرة يعزز النية في تسديد الضرائب. من جهتهما، درس Alm and Torgler (2006) مسألة الالتزام الضريبي في الولايات المتحدة وأوروبا وخلصا إلى أن الدول التي تنعم بديمقراطية أكبر تميل أكثر لتسديد الضرائب. كذلك، درس Bird (2008) تقنيتي المربعات الصغرى العادية والمربعات الصغرى على مرحلتين ليثبت أن انفتاح الدول ونزاهتها عنصران لا بد أن يتوفرا لتحقيق نتائج أفضل على صعيد جمع الضرائب في الأسواق المتقدمة والناشئة.

ثانياً- اتجاهات السياسات المالية/النفقات في بلدان عربية مختارة

كان للسياسة المالية في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين دور مزدوج إذ شكلت وسيلة لتحقيق النمو والتنمية على المدى الطويل وعامل استقرار بالنسبة للصدمات التجارية (Zafar, 2012). وقد تجلى دور السياسة المالية بشكل واضح خلال سنوات الطفرة في أوائل الألفية الثالثة، وخلال الأزمة المالية عام 2008، ووسط الاضرابات الإقليمية في عام 2011. في المقابل، تأثرت مؤشرات الحوكمة التي قلّما تتغير عادةً بالتقلبات في أسعار النفط والاضطرابات الإقليمية بشكل ملحوظ على صعيد البلدان المشمولة بالدراسة. ويتناول هذا القسم كيفية تغيُّر مؤشرات الحوكمة والسياسات المالية عبر الوقت في بلدان المنطقة المستوردة والمصدرة للنفط، فضلاً عن إجرائه مقارنة بين مؤشرات الحوكمة في المنطقة ومؤشرات المناطق الأخرى، لا سيما أمريكا الشمالية، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

يظهر الشكل 1 الرتبة المئوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة مع المناطق الأخرى. نظراً لعدم توفر بيانات مفصلة للبلدان العربية كافة على صعيد مؤشرات الحوكمة حول العالم، نعول على الرتبة المئوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للمؤشرات المختلفة كبديل عن البيانات الخاصة بالحوكمة في المنطقة العربية ككل. وتبدو الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تأخر دائم عن الاقتصادات المتقدمة (أمريكا الشمالية وأوروبا) وأمريكا اللاتينية. وتحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الرتبة الخامسة من بين المناطق السبع المذكورة فيما لم تتعد رتبتها المئوية الخمسين في الأعوام 2005، و2010 و2015. أما الرتبة المئوية للمنطقة بالنسبة للفساد، وسيادة القانون والاستقرار السياسي، فقد تراجعت قليلاً في الفترة من 2005 إلى 2015، في حين أن رتبة المنطقة على صعيد فعالية الحكومة والجودة التنظيمية قد شهدت تحسناً طفيفاً في عام 2010 لكنها ما لبثت أن عادت إلى المستويات السابقة بحلول عام 2015. وكانت الرتبة المئوية التي سجلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على صعيد مؤشر إبداء الرأي والمساءلة هي الأسوأ منذ عام 2015 وقد ظلت على هذه الحال حتى بعد موجة الاضرابات التي عصفت بهذه المنطقة.

وفي تحليلنا للحوكمة ولمؤشرات مالية مختارة، وزعنا عينتنا على قسمَيْن هما ما قبل عام 2011 وما بعد، عندما تراجعت أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط حول العالم، ما انعكس سلباً على المالية العامة للبلدان

6 مفهوم تقلص بموجبه الحكومة صلاحياتها الخاصة، مروجة لمبدأ أن المواطنين يتحلون بحس المسؤولية وليسوا جاهلين.

المصدرة للنفط في المنطقة، وعندما اهتز الأمن السياسي للبلدان المستوردة للنفط وشهدت سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية، ما أثر بدوره سلباً على ماليتها العامة.

ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية، بدأت اتجاهات المكاسب تشهد مساراً عكسياً لا سيما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط بعد الفورة النفطية في بداية الألفية الثالثة، في حين عانت البلدان المستوردة للنفط، بالأخص مصر وبلدان المغرب العربي، من تراجع الطلب الخارجي من قِبل شركائها التجاريين الأساسيين لا سيما منطقة اليورو. وما زاد الطين بلة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة تراجع أسعار السلع الأساسية منذ عام 2014، ما قلل أكثر فأكثر من عائداتها النفطية. هذا بالإضافة إلى أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، لا سيما مصر والأردن ولبنان وتونس، في أعقاب الاضطرابات الإقليمية، جعل حاجة هذه البلدان لمنح الأولوية للإصلاحات المالية أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وما تلا ذلك من تدن في أسعار النفط وتراجع في الإيرادات دفع بالبلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى إدخال إصلاحات على نُظم الإعانات لديها، لا سيما فيما يتعلق بالنفط من أجل دعم المالية العامة للمنطقة. فيما يخص الإنفاق الاجتماعي والحماية الاجتماعية، أقرت البلدان العربية منذ الألفية الثالثة بأهمية الحماية الاجتماعية، وعملت على تعزيزها مع الوقت. وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد اضطرابات عام 2011 بهدف كبح القلاقل في المنطقة. لكن تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة قد بقي إلى حد بعيد على حاله في المنطقة. وفيما يلي عرض لاتجاهات الإنفاق في بلدان عربية مختارة استناداً إلى المتغيّرات الأساسية المثيرة للاهتمام.

ألف- البلدان المصدرة للنفط في الفترة ما قبل 2011

في العقد الذي سبق عام 2011، ساعدت أسعار النفط المرتفعة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية على تحقيق فائض مالي ومعدلات نمو مرتفعة. كما تمكنت هذه البلدان، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، من إحراز نتائج مذهلة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في ظل زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية، فضلاً عن ارتفاع نفقات القطاع العام. وقد انعكس ارتفاع أسعار النفط والأداء الاقتصادي القوي تحسناً في مؤشرات الحوكمة في بلدان عدة. فقد تحسنت مؤشرات الاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد وإبداء الرأي والمساءلة في الجزائر التي شهدت ارتفاعاً في العائدات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات من 84 في المائة بين عاميْ 2000 و2004 إلى حوالى 92 في المائة بين عاميْ 2010 و2015.

ويظهر الشكل 2 مخططات نقطية حول متوسط نسبة الإعانات من إجمالي النفقات ومختلف مؤشرات الحوكمة (المحور ص) للفترات 2000-2004، و2005-2009، و2010. وتظهر المخططات على صعيد المؤشرات كلها أن الارتفاع في مؤشرات الحوكمة كان دوماً مرتبطاً بارتفاع في نسبة الإعانات من إجمالي النفقات، قبل عام 2011 وبعده على حد سواء.

يحاول الشكل 3 الربط ما بين الإنفاق الاجتماعي كحصة من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة، إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها ليست جازمة. فخلال سنوات الطفرة، وبالأخص لغاية 2004، انعكس تعزيز إبداء الرأي والمساءلة مزيداً من الإنفاق الاجتماعي في البلدان المصدرة للنفط، لا سيما في الكويت، وهي الدولة الوحيدة ضمن بلدان مجلس التعاون الخليجي التي لديها نظام برلماني. كذلك الأمر بالنسبة للسيطرة على الفساد التي سجلت أفضل مستوياتها في الكويت حيث كانت حصتها من الإنفاق الاجتماعي هي الأكبر من بين بلدان المنطقة المصدرة للنفط. وهذا الاتجاه الإيجابي طال مؤشرات الحوكمة كافة في الفترة من 2000 إلى 2004، ففي البحرين مثلاً ترافق التحسن في سيادة القانون والجودة التنظيمية مع ارتفاع في النفقات الاجتماعية. أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي، فالعلاقة ليست بإيجابية إلى حد كبير، وذلك مرده بشكل جزئي إلى أن

معظم البلدان المصدرة للنفط عبارة عن أنظمة ملكية، بالتالي فإن الاستقرار السياسي أمر مفروغ منه بغض النظر عن أنماط الإنفاق. خلال الفترة من 2005 إلى 2009، وفي ذروة الأزمة المالية العالمية، اتخذ هذا الاتجاه منحى عكسياً بالنسبة لمعظم المؤشرات باستثناء ابداء الرأي والمساءلة. فوحدها المعدلات المرتفعة التي سجلها مؤشر إبداء الرأي ارتبطت بزيادة في النفقات الاجتماعية، في حين أن هذا الخط جاء شبه مسطح بالنسبة لمؤشرات الحوكمة الأخرى، ما يعني أنه ما من علاقة واضحة بين الحوكمة والإنفاق الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أننا استخدمنا معدلات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لغايات المقارنة، وقد برزت البلدان الأعضاء في هذه المنظمة إلى الواجهة على صعيد المؤشرات المختلفة وفي الفترات الزمنية كافة، إذ ترافق أي تحسن لمؤشرات الحوكمة بارتفاع في الإنفاق الاجتماعي بالمقارنة مع بلدان المنطقة المصدرة للنفط.

ويبدو أن الإنفاق على الصحة والتعليم محدود نسبياً في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، لا سيما الكويت، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، وهو ما تبينه المخططات النقطية في الشكل 4. فالكويت وعُمان، وهما البَلَدان اللذان حققا القيم الأعلى بالنسبة لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة، سجلا بالمقابل أدنى نسبة من الإنفاق على الصحة والتعليم. أما قطر، فصحيح أنها سجلت القيم الأدنى للحوكمة على صعيد مؤشريْ فعالية الحكومات والاستقرار السياسي، إلا أنها حققت المستوى الأعلى من الإنفاق على الصحة والتعليم، والذي بلغ 30 في المائة من إجمالي النفقات. وظل هذا الوضع على حاله عام 2009. تجدر الإشارة إلى أننا قد أدرجنا المعدلات الإقليمية الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتلك العائدة إلى البلدان النامية والمتقدمة في الشكل 4. ومرة أخرى، برزت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الواجهة بما أن العلاقة إيجابية وواضحة بين الحوكمة والإنفاق على الصحة والتعليم. بشكل عام، البلدان المتقدمة تسجل أيضاً نتائج جيدة على مستوى مؤشرات الحوكمة وتنفق أكثر على الصحة والتعليم. أما البلدان النامية، فقد سجلت أرقاماً أدنى على صعيد مؤشرات الحوكمة، أقل حتى من بعض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، لكنها تخصص حصة أكبر من نفقاتها للصحة والتعليم مقارنة مع البلدان المصدرة للنفط.

خلال سنوات الطفرة، ارتبط تحسن مؤشرات الحوكمة بارتفاع الإنفاق على الأجور في البلدان المصدرة للنفط، إذ بلغ هذا النوع من الإنفاق 50 في المائة من إجمالي النفقات في البحرين التي سجلت الأرقام الأعلى لجهة المؤشر الخاص بفعالية الحكومة. وينسحب أداء البحرين على الاتجاهات المبينة في الشكل 5، في المخططات النقطية التي تظهر العلاقة بين مختلف مؤشرات الحوكمة وكلفة الأجور. ونظراً إلى أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي لا تفرض ضرائب على المقيمين فيها، لا يمكن التوصل إلى استنتاجات دامغة حول العلاقة بين الحوكمة والإيرادات الضريبية التي تظهر جليةً في الشكل 6، على الرغم من أن تعزيز فعالية الحكومة ارتبط بارتفاع الإيرادات الضريبية في البلدان المستوردة للنفط. وبالمقارنة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ترافق التحسن في مؤشرات الحوكمة مع ارتفاع في حصة الضرائب كنسبة من إجمالي الإيرادات، كما هو مبين في الشكل 6.

الشكل 2- نسبة الإعانات من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المعدلات الخاصة بالبلدان النامية والمتقدمة مستقاة من البيانات حول الإيرادات العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي.

الشكل 3- نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل 4- نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط

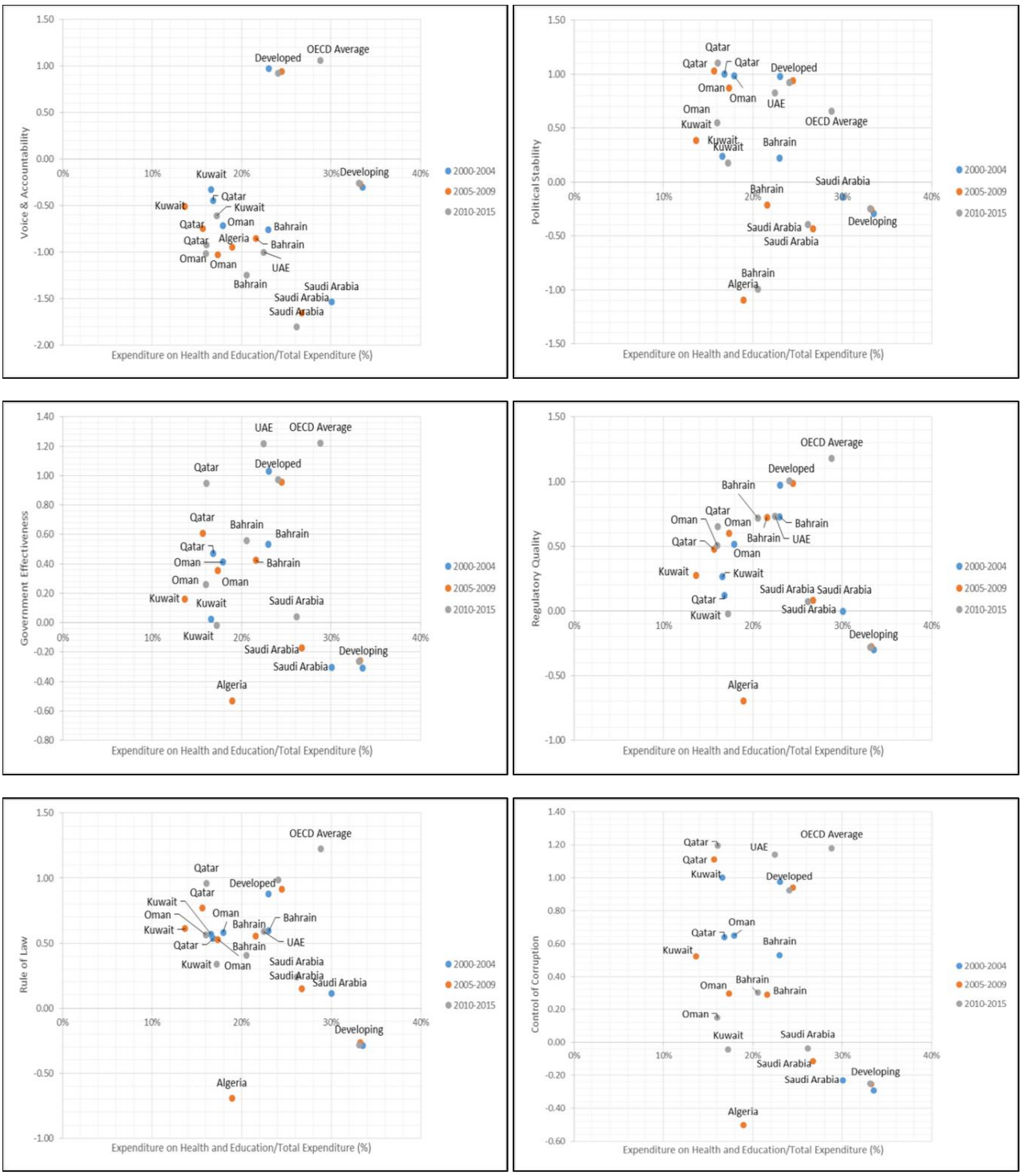

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المعدلات الخاصة بالبلدان النامية والمتقدمة مستقاة من بيانات البنك الدولي (المعدلات للفترة من 2010 إلى 2015 باستثناء عام 2015).

الشكل 5- نسبة الأجور من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط

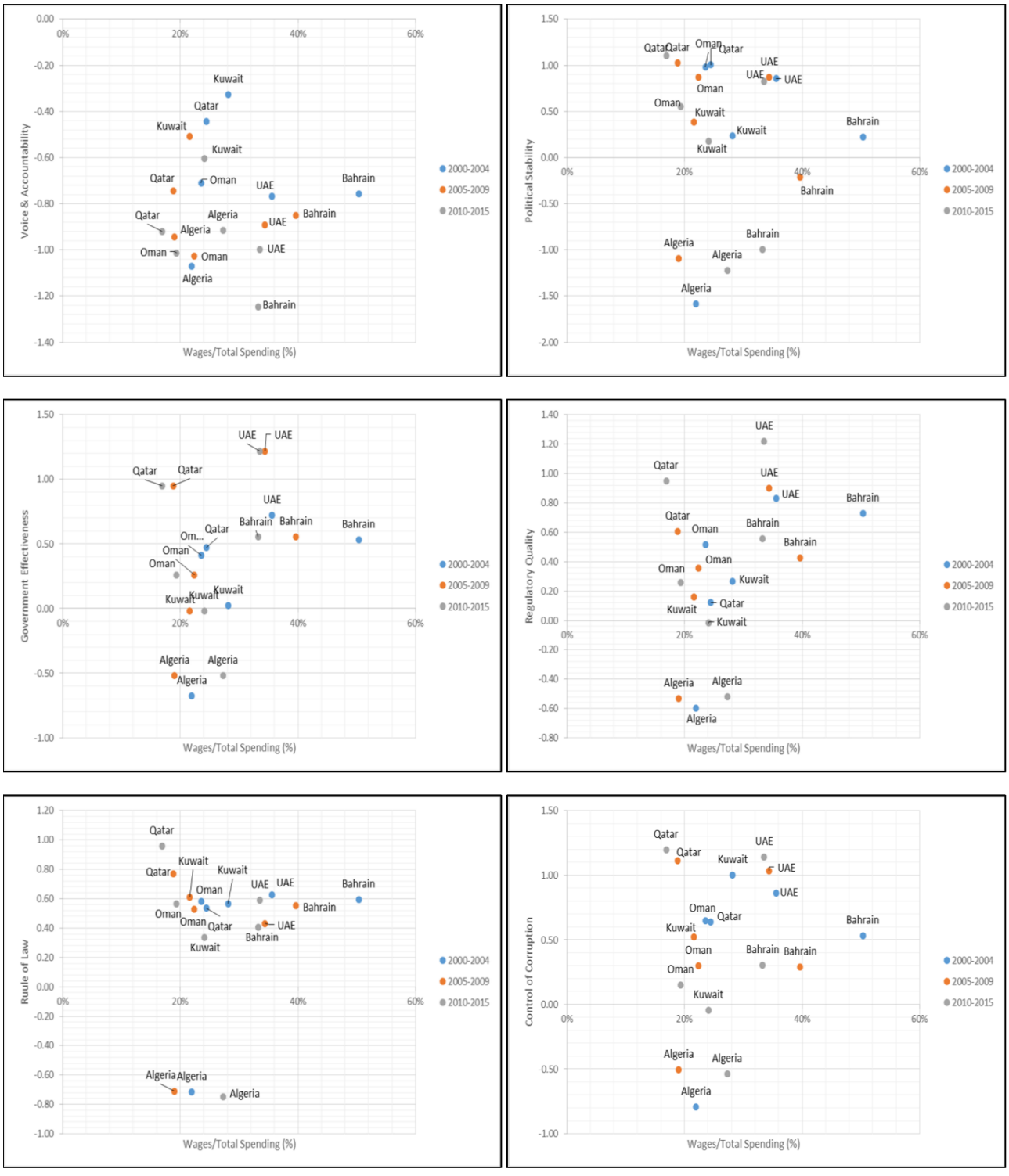

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية.

الشكل 6- نسبة الضرائب من إجمالي الإيرادات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط

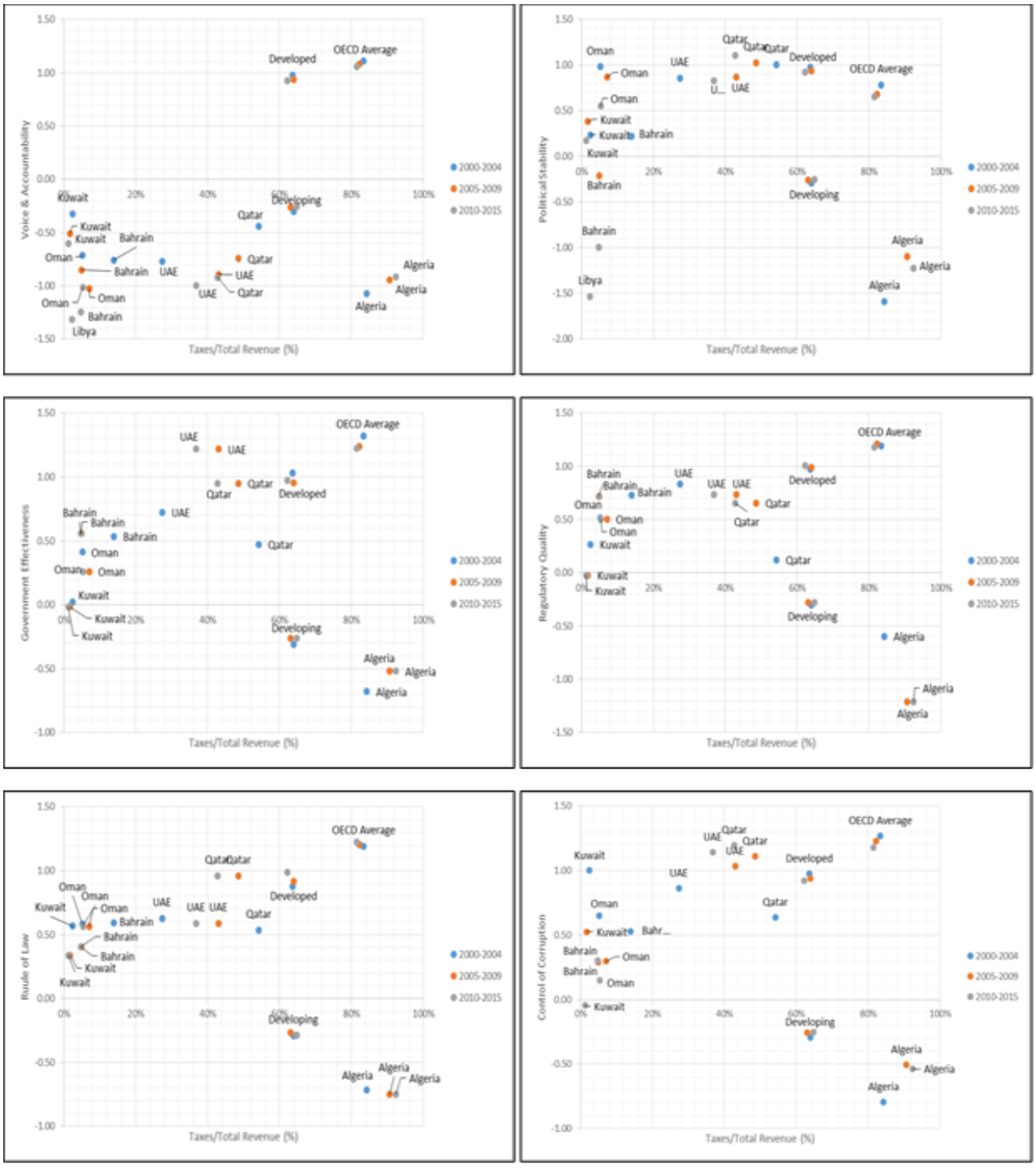

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المعدلات الخاصة بالبلدان النامية والمتقدمة مستقاة من البيانات حول الإيرادات العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي.

باء- البلدان المصدرة للنفط في الفترة ما بعد 2011

شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 اضطرابات اجتماعية وحالة من انعدام الاستقرار السياسي، ما أثر سلباً على مؤشرات الحوكمة على امتداد المنطقة ودفع بالبلدان المستوردة والمصدرة للنفط على حد سواء إلى توسيع رزم التحفيز المالي من أجل احتواء هذه الاضطرابات. بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، يعني ذلك تفاقماً في مشكلة العجز المالي في بلدان كان يُفترض بها أن تولي الأولوية إلى تصحيح أوضاعها المالية. أما فيما يخص البلدان المستوردة للنفط، فيعني ذلك تراجعاً في الفائض المالي، وقد زاد الطين بلة تراجع أسعار النفط عالمياً بنسبة تخطت 70 في المائة ليصل سعر البرميل منذ أواسط العام 2014 إلى حوالى 40 دولاراً. ونتيجة لذلك، تحولت الفوائض المالية في بعض بلدان المنطقة إلى حالات من العجز المتفاقم[7] في ظل هبوط إيرادات الهيدروكربون بمعدل 390 مليار دولار في عام 2015 (7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (IMF, 2016b). وبحلول عام 2015، أعلنت المملكة العربية السعودية عن عجز غير مسبوق في الميزانية وصل إلى 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي، في حين أنه لم يكن يتعدى 3.4 في المائة في عام 2014 (IMF, 2016c). وقد تأثرت توقعات النمو الخاصة بالبلدان المصدرة للنفط في المنطقة[8] سلباً وسط التدني المستمر في أسعار النفط، ما دفع بها إلى المباشرة بتنفيذ موجة من الإصلاحات المالية غير المسبوقة لا سيما في عُمان والمملكة العربية السعودية (IMF, 2016d). وركزت معظم هذه الإصلاحات على خفض الإنفاق، لا سيما النفقات الرأسمالية (IMF, 2016b). واشتملت التدابير الإضافية على رفع أسعار النفط والكهرباء (في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي)، واعتماد الضريبة على القيمة المضافة (على أن يتم تطبيقها على مجمل بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2018)، واحتمال بيع بعض من الشركات التي تملكها الدولة مثل آرامكو التابعة للمملكة العربية السعودية (IMF, 2016c). أما الجزائر، فقد رفعت أسعار النفط، والكهرباء والغاز الطبيعي إلا أنها بقيت أدنى من مستويات السوق في المنطقة. وبموازاة هذه الإصلاحات المالية، حاولت بلدان المنطقة جاهدةً زيادة الإنفاق الاجتماعي وإيجاد مصادر جديد للإيرادات (IMF, 2016b).

وبالنسبة لمؤشرات الحوكمة في البلدان المصدرة للنفط، فقد جاءت متفاوتة بين بلد وآخر في الفترة ما بعد 2011. فتراجعت مؤشرات الاستقرار السياسي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على الرغم من عدم حصول أي تغيير في الأنظمة، في حين أن فعالية الحكومة قد شهدت تحسناً في البحرين، وقطر، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في ظل تطبيق الإصلاحات المالية. ولدى معاينة المخططات النقطية الخاصة بالبلدان المصدرة للنفط بين عامي 2010 و2015، تظهر لنا نتائج مثيرة للاهتمام. فبحسب الشكل 2، ترافق اتجاه تعزيز الحوكمة مع ارتفاع في حصة الإنفاق على الإعانات في البلدان المصدرة للنفط خلال هذ الفترة. ومع اندلاع شرارة الربيع العربي وما تبعها من اضطرابات إقليمية، عملت البلدان المصدرة للنفط على زيادة إنفاقها المالي. ويشكل التراجع في مؤشرات الحوكمة المختارة لا سيما الاستقرار السياسي وإبداء الرأي والمساءلة انعكاساً للاتجاهات المالية التي تم رصدها. وفي ظل الموجة الأخيرة من الارتفاع في أسعار النفط ووسط الإصلاحات على صعيد الإعانات، تحاول حكومات عدة في البلدان المصدرة للنفط تعزيز كفاءتها وتخصيص قسم أكبر من أموال الإعانات إلى مصادر إنفاق أخرى مثل الحماية الاجتماعية.

---

7 أظهرت التوقعات أن متوسط العجز سيبلغ 12.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 في بلدان مجلس التعاون الخليجي و7 في المائة في البلدان المصدرة للنفط التي عمدت إلى تنويع اقتصاداتها.

8 سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2015 مقابل 3.9 في المائة في السنة الماضية بعد تعرضها لنكسة جراء تراجع أسعار النفط. (World Bank, 2015).

جيم- البلدان المستوردة للنفط في الفترة ما قبل 2011

انعكست سنوات الطفرة في أوائل الألفية الثالثة إيجاباً على اقتصادات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، إذ حققت مستويات أعلى من النمو الاقتصادي تجلت عادةً زيادة في الإيرادات الحكومية. في الفترة من 2000 إلى 2004، ارتفعت حصة الضرائب من إجمالي الإيرادات في البلدان التي شهدت تقدماً على صعيد مؤشر إبداء الرأي والمساءلة من دون أن تتمكن من اللحاق بمناطق أخرى حول العالم، وهو اتجاه تم رصده بشكل خاص في لبنان والمغرب مثلما يظهره الشكل 7. في المقابل، البلدان التي تحسنت فيها مؤشرات مثل الاستقرار السياسي وسيادة القانون، لم ترتفع فيها بالضرورة حصة الضرائب من إجمالي الإيرادات. والمثير للاهتمام هو أن ارتفاع مستويات فعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد والجودة التنظيمية قد ارتبط بزيادة في حصة الضرائب من إجمالي الإيرادات في الفترة بين 2000 و2004. وبالمقارنة مع البلدان المستوردة للنفط، برزت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها تتمتع كلها بمؤشرات حوكمة جيدة وضرائب مرتفعة نسبياً، مع الإشارة إلى أن المغرب لفت الانتباه لتدني مؤشرات الحوكمة فيه بموازاة ارتفاع حصة الضرائب من إجمالي الإيرادات.

في الفترة من 2005 إلى 2009، تعامل صانعو السياسات في البلدان المستوردة للنفط مع الأزمة المالية العالمية من خلال بلورة سياسات مالية توسعية أدت إلى استنزاف ماليتها العامة المتهالكة أصلاً لا سيما في مصر، والأردن ولبنان (World Bank, 2010). في مصر وتونس، ركزت عملية التحفيز المالي على تحسين البُنى التحتية واستحداث فرص العمل (ILO, 2010). بدورها، قامت بعض البلدان، لا سيما مصر، برفع إعاناتها من السلع الغذائية ووسعت شبكة المستفيدين من الدعم المقدم (OECD, 2010b).

فيما يتعلق بالإيرادات، لا سيما خلال سنوات الطفرة، تبين أن تحسن مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون والسيطرة على الفساد ارتبطت بارتفاع في حصة الضرائب من إجمالي الإيرادات. ومرة أخرى، لم يؤثر الاستقرار السياسي فعلياً على إيرادات الحكومة.

بالنسبة للنفقات، شكَّل ارتفاع معدل الإنفاق على الإعانات قاسماً مشتركاً بين البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، مع قيام البلدان بدعم سلع مختلفة بما فيها الغذاء والنفط. إلا أن هذه الإعانات لم تصب بالضرورة في مصلحة الفئات الأكثر حاجة. فعلى سبيل المثال، في عام 2008، لم تستفد الشرائح الأشد فقراً في مصر والتي تصل نسبتها إلى 40 في المائة سوى من 3 في المائة من الإعانات الخاصة بالوقود. بالتالي، أُطلقت دعوات من أجل إدخال إصلاحات على نظام الإعانات في المنطقة منذ 10 سنوات على الأقل بسبب انعدام فعالية هذه النُظم والعبء الذي تشكله على المالية العامة وتأثيرها سلباً على الاستثمار في قطاع الطاقة، وتقويضها لمبدأ الإنفاق العام المعزز للنمو (IMF, 2014). وفي ظل حلحلة الأزمة المالية العالمية وموجة الربيع العربي التي تلتها، تم اللجوء إلى الإعانات في العديد من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من أجل لجم الاضطرابات الاجتماعية والتخفيف من استياء المواطنين. ومثلما يظهره الشكل 8، فإن تحسن مؤشر إبداء الرأي والمساءلة ليس بالضرورة مرتبطاً بارتفاع حصة الإعانات من إجمالي النفقات، في حين أن تحسن مؤشرات الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون والسيطرة على الفساد ارتبط بارتفاع في كلفة الإعانات في الفترة من 2000 إلى 2004. إلا أن هذا الاتجاه بدأ يتلاشى بين عاميْ 2005 و2009 وباتت البلدان التي تتدنى فيها معدلات مؤشرات الحوكمة لا سيما السيطرة على الفساد وسيادة القانون هي التي تشهد ارتفاعاً في كلفة الإعانات، ما يظهر أن هذه الكلفة ترتفع بغض النظر عن أداء مؤشرات الحوكمة.

الشكل 7- نسبة الضرائب من إجمالي الإيرادات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المعدلات الخاصة بالبلدان النامية والمتقدمة مستقاة من البيانات حول الإيرادات العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي.

الشكل 8- نسبة الإعانات من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة حول العالم؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية.

الشكل 9- نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل 10- نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية؛ المعدلات الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المعدلات الخاصة بالبلدان النامية والمتقدمة مستقاة من بيانات البنك الدولي (المعدلات للفترة من 2010 إلى 2015 باستثناء عام 2015).

الشكل 11- نسبة الأجور من إجمالي النفقات ومؤشرات الحوكمة في البلدان المستوردة للنفط

المصدر: قيم مؤشر الحوكمة مستقاة من مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البيانات المرتبطة بالنفقات/الإيرادات لكل بلد مستقاة من صندوق النقد الدولي والإحصاءات الوطنية.

في ظل التوجه المتزايد للسياسات المالية نحو الإنفاق الاجتماعي مثلما يظهره الشكل 9، سجلت البلدان التي ترتفع فيها معدلات مؤشرات الحوكمة، باستثناء مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، مستويات أعلى من الإنفاق الاجتماعي كحصة من إجمالي النفقات بين عامي 2000 و2004، وكذلك بين عامي 2005 و2009. بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شهدت البلدان المستوردة للنفط تراجعاً في مؤشرات الحوكمة مقابل زيادة في الإنفاق الاجتماعي في فترة ما قبل عام 2011 وما بعده، ما يعني أن أنماط الإنفاق الاجتماعي في معظم البلدان المستوردة للنفط جاءت مشابهة لتلك السائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بغض النظر عن الحوكمة. وكما هو مبين في الشكل 10، البلدان التي سجلت تحسناً على صعيد مؤشرات الحوكمة، ارتفع فيها أيضاً الإنفاق على الصحة والتعليم كحصة من إجمالي الإنفاق. وينسحب ذلك على المؤشرات كافة، باستثناء الاستقرار السياسي، بحيث لم يكن بالإمكان الجزم بشأن العلاقة بين هذا المؤشر وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة في الفترة من 2000 إلى 2004. واستمر الاتجاه نفسه بين عامي 2005 و2009، حتى أن تحسن مؤشر الاستقرار السياسي قد ارتبط بزيادة في الإنفاق على الصحة والتعليم بمستويات تخطت تلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تحقق أرقاماً أعلى على صعيد مؤشرات الحوكمة. ولعل هذا الاتجاه كان الأبرز في الأردن والمغرب.

فيما يتعلق بكلفة الأجور، يظهر الشكل 11 ارتباطاً بين تحسن مؤشرات الحوكمة والزيادة في الأجور كحصة من إجمالي النفقات في أوائل الألفية الثالثة. في الواقع، يحتل القطاع العام حيّزاً كبيراً من اقتصادات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، فتتكبد تونس مثلاً تكاليف الأجور الأعلى حول العالم (حوالى 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016)، فيما عملت مصر في أعقاب الأزمة المالية العالمية على زيادة إنفاقها على الأجور بنسبة 30 في المائة وعلى المعاشات التقاعدية بنسبة 20 في المائة (OECD, 2010b). إلا أن هذا الاتجاه اتخذ منحىً عكسياً بين عامي 2005 و2009 في ظل توجه الحكومات نحو السياسات المالية من أجل تعزيز أدائها على صعيد الاقتصاد الكلي للتعويض عن تدني الطلب الخارجي. وقد لوحِظ أن البلدان التي سجلت تراجعاً في مؤشرات الحوكمة، لا سيما إبداء الرأي والمساءلة والجودة التنظيمية، شهدت بالمقابل ارتفاعاً في كلفة الأجور. إلا أن العلاقة الإيجابية بين الأجور والحوكمة ظلت على حالها بالنسبة لمؤشرات السيطرة على الفساد، وسيادة القانون والاستقرار السياسي، على الرغم من تدهورها قليلاً بالنسبة للمؤشر الأخير. فيما يتعلق بمؤشر فعالية الحكومة، لم يتبين وجود أي رابط واضح بينه وبين الكلفة المترتبة على الأجور خلال الفترة المذكورة.

دال- البلدان المستوردة للنفط في الفترة ما بعد 2011

لعل التغيُّر الأبرز الذي شهدته فترة ما بعد 2011 هو التدهور في مؤشرات الحوكمة وسط موجة الاضطرابات التي عصفت بالمنطقة. فلم يعد التراجع في مؤشرات فعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون والجودة التنظيمية مرتبط بالزيادات في الضرائب كحصة من إجمالي الإيرادات، مثلما يظهره الشكل 7. وصحيح أنه قد تم الإبقاء على رُزم التحفيز المالي بعد عام 2011 من أجل التخفيف من حدة القلاقل الاجتماعية، إلا أن تدني أسعار النفط قد خفف، ولو مرحلياً، من الأعباء على المالية العامة للبلدان المستوردة للنفط وأتاح لها بعض المجال لدعم سياساتها المالية التوسعية.

بعد اضطرابات عام 2011، شهد مؤشر إبداء الرأي والمساءلة تراجعاً ملحوظاً ولم يعد لديه أي أثر على كلفة الأجور في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، في حين أن تحسن مؤشرات الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون والسيطرة على الفساد قد ارتبط بارتفاع في كلفة الأجور. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ظل شروع بلدان المنطقة في تصحيح أوضاعها المالية وقد يعني أيضاً أن أي تحسن في الحوكمة يضمن الحصافة اللازمة في مقاربة المالية العامة من دون المسّ برفاه العاملين في القطاع العام. صحيح أن تقييم فعالية الخدمات العامة

لا يندرج ضمن نطاق هذا التحليل، إلا أن أي تعزيزٍ لشبكات الأمان الاجتماعي وأي زيادةٍ في الإنفاق الاجتماعي في إطار أي إصلاحات مالية من شأنه دعم المفهوم المذكور والمتمثل بتحسن الحوكمة من شأنه ضمان الحصافة المالية من دون التعرض للعاملين في القطاع العام، والأمر سيان بالنسبة لمؤشري فعالية الحكومة والجودة التنظيمية.

وفي إطار سعيها لتطبيق تدابير إصلاحية، حاولت بلدان عدة، بما فيها مصر، خفض كلفة الأجور كحصة من إجمالي النفقات بموازاة تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي كوسيلة لتخصيص الموارد على نحو أفضل. بدورها، تعهدت تونس بالعمل على خفض كلفة الأجور وتقليص حجم القطاع العام في الفترة من 2016 إلى 2020، إلى جانب زيادة الإنفاق الاجتماعي (IMF, 2017). وتجدر الإشارة إلى أن تراجع مؤشرات الحوكمة أرخى بظلاله أيضاً على كلفة الإعانات، إذ ارتبط تدني مؤشرات الحوكمة في بعض البلدان بارتفاع في كلفة الإعانات.

أخيراً، فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي (الشكل 9)، تبين أن البلدان التي سجلت أرقاماً متدنية على صعيد إبداء الرأي والمساءلة والجودة التنظيمية، شهدت في المقابل نسباً مرتفعة من الإنفاق الاجتماعي كحصة من إجمالي النفقات بين عامي 2010 و2015. كذلك شهدت البلدان التي تحسنت فيها مؤشرات السيطرة على الفساد، وسيادة القانون وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي زيادة في الإنفاق الاجتماعي. وعلى صعيد المنطقة، ارتبط التحسن في مؤشرات الحوكمة عقب مرحلة الاضطرابات السياسية، باستثناء مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم كحصة من إجمالي النفقات (الشكل 10)، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر، لا سيما وأن مصر وتونس قد تعهدتا بإجراء إصلاحات مالية.

ثالثاً- العينة والمنهجية

تستخدم هذه الدراسة معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً من أجل اختبار أثر مؤشرات الحوكمة على توزيع النفقات والإيرادات في بلدان عربية مختارة – من بين تلك المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء- خلال الفترة من 1990 إلى 2015[9]. لإجراء مثل هذا التحليل، يتم استخدام معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً التالية:

$$EXP_{i,t} = \alpha + \rho EXP_{i,t-1} + \beta \mathrm{GDPGR}_{\mathrm{i,t-1}} + \delta \mathrm{GOV}_{\mathrm{i,t}} + \lambda \mathrm{Other}_{\mathrm{i,t}} + \varepsilon_{\mathrm{i,t}} (1)$$

i = 1, 2,…N, t= 1990,…2015

بالنسبة إلى البلدان المشمولة بالعينة، نقوم أولاً بإعداد التخمينات لنُظم المعادلات القُطرية حيث يمثل المتغيّر الداخلي في كل معادلة نوعاً من أنواع النفقات (مثلاً الصحة والتعليم، والإعانات، والإنفاق الاجتماعي) كحصة من إجمالي النفقات. وتبقى قائمة المتغيّرات التوضيحية نفسها في كل معادلة وتشتمل على المتغيّر الداخلي المؤخر، والقيمة المؤخرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فضلاً عن ناقل خاص بمؤشرات الحوكمة الستة – إبداء الرأي والمساءلة؛ والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف؛ وفعالية الحكومة؛ والجودة التنظيمية؛ وسيادة القانون والسيطرة على الفساد- إضافة إلى متغيّرات أخرى خاصة بكل بلد أو متغيّرات التحكم مثل التضخم، والدين العام، والميزان الضريبي، وميزان الحساب الجاري ومؤشر التنمية البشرية.

---

9 البلدان المشمولة بالعينة هي: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، واليمن، والإمارات العربية المتحدة (بلدان مصدرة للنفط)؛ ومصر، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، والجمهورية العربية السورية وتونس (بلدان مستوردة للنفط). أنظر المرفق 2 للاطلاع على قائمة المتغيّرات والمصادر ذات الصلة.

وإلى جانب إعداد التخمينات لنظام المعادلات الخاص بالنفقات، نقوم بذلك أيضاً على صعيد نظام المعادلات الخاص بالإيرادات (الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإيرادات غير الضريبية، كحصة من إجمالي الإيرادات) في كل من البلدان، باستخدام مجموعة مماثلة من المتغيّرات التوضيحية والقيمة المؤخرة للإيرادات كحصة من إجمالي الإيرادات.

$$REV_{i,t} = \alpha + \rho REV_{i,t-1} + \beta \mathrm{GDPGR}_{\mathrm{i,t-1}} + \delta \mathrm{GOV}_{\mathrm{i,t}} + \lambda \mathrm{Other}_{\mathrm{i,t}} + \varepsilon_{\mathrm{i,t}} (2)$$

i = 1, 2,…N, t= 1990,…2015

وتعود البيانات المستخدمة للفترة بين 1990 و2015، ويتم الاستحصال عليها من صندوق النقد الدولي بالنسبة لمعظم البلدان أو باستخدام الإحصاءات الوطنية في عدد من البلدان التي يطرح توفر البيانات فيها إشكالية. في الواقع، من أبرز المشاكل التي تعترضنا على هذا الصعيد توفر البيانات الخاصة بالمالية العامة أو النقص فيها. وقد أدى ذلك إلى تقويض قدرتنا على تطبيق النموذج على القسم الأكبر من البلدان.

اختيار المتغيّرات التوضيحية لم يتم بشكل اعتباطي بل استند إلى الآثار المحتملة للمتغيّرات الداخلية. وقد تم استخدام المتغيّر الداخلي المؤخر من أجل رصد التراجع الذاتي الانحدار المتوقع في مختلف أنواع النفقات والإيرادات العامة. ويُتوقع أن يلعب النمو في الناتج دوراً أساسياً في النفقات والإيرادات العامة. فارتفاع معدلات الناتج يعود بالفائدة على النفقات الحكومية بمعظم أشكالها في حين أن بعض أنواع الإيرادات مثل الإيرادات الضريبية غالباً ما يسلك الاتجاه نفسه كالناتج. وإلى جانب قائمة مؤشرات الحوكمة، نجري تجارب عبر إضافة عدد من المتغيّرات التوضيحية إلى نظاميْ المعادلات 1 و2 المذكوريْن أعلاه من أجل التحقق من عوامل أخرى قد توثر على المتغيّرات الداخلية مثل أسعار النفط والتضخم ومستوى التنمية البشرية الذي يمثله مؤشر التنمية البشرية. وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن قائمة متغيّرات التحكم هذه ليست شاملة لكنها رهن بمدى توفر البيانات.

لقد استُخدم في معظم الدراسات التجريبية عبر البلدان التي تمت معاينتها لدى استعراض الكتابات نموذج لعوامات البيانات يأخذ بعين الاعتبار السلاسل الزمنية والتغيُّرات المقطعية في البيانات. وعلى الرغم من جدوى هذا النموذج، إلا أن أحد أوجه قصوره يتمثل في فرضية تجانس الانحدار. ففي حالتنا مثلاً، بمجرد تطبيق هذا النموذج نكون قد اعتبرنا أن الأثر التقديري لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة، أو الفساد مثلاً على أحد أنواع النفقات والإيرادات الحكومية هو نفسه في كل البلدان المشمولة بالعينة. بتعبير آخر، تمثل معاملات الانحدار التقديرية "متوسط" آثار المتغيّرات التوضيحية على المتغيّرات الداخلية. وفي تمريننا هذا، وحتى وفي ظل توفر قائمة جيدة من متغيّرات التحكم، وهو ما لم يحصل في حالتنا هذه، من المستحيل أن نفترض أن آثار مؤشرات الحوكمة على مختلف أنواع النفقات والإيرادات الحكومية هي نفسها في البلدان كافة.

أضف إلى ذلك أنه بالنسبة لأي بلد، يمكن بالتأكيد افتراض أن النفقات (الإيرادات) بمختلف أنواعها هي عرضة للصدمات نفسها، لكن أثر هذه الصدمات يختلف بين نوع وآخر من أنواع النفقات (الإيرادات). إحصائياً، هذا يعني أن الأخطاء على امتداد مختلف أنواع النفقات (الإيرادات) تكون مترابطة إلا أن هامش هذه الأخطاء يتفاوت بين مختلف أنواع النفقات (الإيرادات).

واستناداً إلى ما تقدم، يبدو جلياً أن تخمين معادلة منفصلة لكل بلد على حدة هو خيار أكثر قابلية للتطبيق من إعداد نموذج لعوامات البيانات. كما ينبغي أن تأخذ عملية التخمين بعين الاعتبار الأخطاء المتزامنة بين المعادلتين 1 و2 وطابعها غير المتجانس ضمن معادلات مختلفة في كل نظام. بالتالي، يكمن الحل الأمثل في تطبيق طريقة التخمين القائمة على معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً على المعادلتين 1 و2 لكل بلد على حدة.

رابعاً- النتائج

نظراً إلى محدودية البُعد المتعلق بالسلاسل الزمنية في معظم البلدان، لم نتمكن سوى من إعداد التخمينات لمصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية باعتبارها نُظماً قائمة بحد ذاتها. ولتكوين صورة واضحة حول العوامل التي تؤثر بشكل متوسط على توزيع النفقات والإيرادات، قمنا بإعداد التخمينات للنظامين 1 و2، باعتماد عينتين، الأولى تضم البلدان المستوردة للنفط والثانية تلك المصدرة له. وقد اعتمدنا هذا التقسيم انطلاقاً من مبدأ أن العوامل التي يرجح أن تكون مؤثرة على توزيع النفقات والإيرادات لا تخلف الآثار نفسها في البلدان المستوردة للنفط كما في البلدان المصدرة له. بالتالي، يتم إعداد التخمينات للنظام 1 عبر استخدام معادلات الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً في العينات الفرعية للبلدان المستوردة للنفط وتلك المصدرة له.

يبين الجدول 1 نتائج التخمين، ويمكن استخلاص العديد من النقاط المثيرة للاهتمام من هذه النتائج. بداية، إن كافة أنواع الإنفاق (الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، والإعانات وكلفة الأجور) ذاتية الانحدار إلى حد كبير كما يظهره بوضوح التفسير الاحصائي والاقتصادي للمعاملات المخمنة. ويشير ذلك إلى بطء النفقات الحكومية بشكل عام. بالتالي، عدم أخذ الطبيعة الذاتية للانحدار للحكومة سيشوه النتائج النهائية ويفتح المجال أمام التحيُّزات.

الجدول 1- الإنفاق على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، والإعانات والأجور (مجموع البلدان)

المتغيّرات التوضيحية	النظام	
	المعادلة 1- الإنفاق على الصحة والتعليم/إجمالي الإنفاق	
	البلدان المستوردة للنفط	البلدان المصدرة للنفط
الثابت	0.02673**	0.04713**
الإنفاق على الصحة والتعليم/إجمالي الإنفاق $_{t-1}$	0.87729***	0.78882***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	-0.04116	0.07516
إبداء الرأي والمساءلة	-0.01175	0.00318
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.00200	-0.00309
فعالية الحكومة	-0.00622	0.01600
الجودة التنظيمية	0.00483	-0.00109
سيادة القانون	0.00808	-0.00345
السيطرة على الفساد	0.00256	-0.01641**
النفط الخام برنت	-0.00012*	-0.00010
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.935	0.794
R^2 المعدّلة	0.926	0.754
D-W$_{stat}$	2.074	2.689
N (ملاحظات)	70	57

المتغيّرات التوضيحية	النظام	
	المعادلة 2- الإنفاق على الحماية الاجتماعية/إجمالي الإنفاق	
	البلدان المستوردة للنفط	البلدان المصدرة للنفط
الثابت	0.02908*	0.04192
الإنفاق على الحماية الاجتماعية/إجمالي الإنفاق t-1	0.93864***	0.75300***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي t-1	-0.47564***	-0.07138
إبداء الرأي والمساءلة	-0.01868	0.08162*
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.00084	0.00154
فعالية الحكومة	-0.00461	-0.05734
الجودة التنظيمية	0.01485	0.04159
سيادة القانون	0.00394	-0.02654
السيطرة على الفساد	-0.00012	0.01503
النفط الخام برنت	-0.00007	0.00081***
AR (1)	-	-0.71049***
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.898	0.789
R^2 المعدّلة	0.884	0.717
$D\text{-}W_{stat}$	2.646	2.831
N (ملاحظات)	74	40

المتغيّرات التوضيحية	النظام	
	المعادلة 3- الإنفاق على الإعانات/إجمالي الإنفاق	
	البلدان المستوردة للنفط	البلدان المصدرة للنفط
الثابت	0.01408	0.00784
الإنفاق على الإعانات/إجمالي الإنفاق t-1	0.66042***	0.79371***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي t-1	0.07620	-0.00598
إبداء الرأي والمساءلة	0.00111	0.01180
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.00988	0.00880
فعالية الحكومة	-0.02442	-0.03037
الجودة التنظيمية	-0.00824	0.00021
سيادة القانون	-0.04928**	0.01895
السيطرة على الفساد	0.04050	-0.00680
النفط الخام برنت	0.00056**	0.00031**
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.757	0.841
R^2 المعدّلة	0.723	0.812
$D\text{-}W_{stat}$	1.883	3.109
N (ملاحظات)	75	59

المتغيّرات التوضيحية	النظام	
	المعادلة 4- كلفة الأجور/إجمالي الإنفاق	
	البلدان المستوردة للنفط	البلدان المصدرة للنفط
الثابت	0.06536**	0.05679*
كلفة الأجور/إجمالي الإنفاق $_{t-1}$	0.78731***	0.85054***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	-0.19672	-0.09237
إبداء الرأي والمساءلة	-0.01043	0.01609
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.00307	-0.01238
فعالية الحكومة	-0.00388	0.07485***
الجودة التنظيمية	-0.01501	-0.02296
سيادة القانون	0.03711	-0.00724
السيطرة على الفساد	-0.00682	-0.01715
النفط الخام برنت	0.00007	-0.00005
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.776	0.897
R^2 المعدّلة	0.749	0.880
D-W_{stat}	2.285	2.777
N (ملاحظات)	84	66

ملاحظات: * تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 10 في المائة؛ ** تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 5 في المائة؛ *** تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 10 في المائة.

ثانياً، فيما يتعلق بمتغيّرات التحكم الأخرى وأثرها على مختلف أنواع النفقات، جاءت النتائج متفاوتة. فلنمو الناتج المؤخر أثر كبير على الإنفاق على الحماية الاجتماعية في البلدان المستوردة للنفط فقط بحيث أن أي زيادة في هذا النمو من شأنها أن تساهم في خفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية مقارنة مع أنواع أخرى من الإنفاق. هذا الأمر حدسي بطبيعته، ففي حالات الكساد أو الصدمات السلبية على صعيد الناتج، تقوم الحكومات في البلدان المستوردة للنفط عادةً بزيادة تغطيتها للحماية الاجتماعية من أجل تقليص الآثار السلبية للتراجع الاقتصادي. وقد تبين أن لأسعار النفط أثر سلبي على الإنفاق على الصحة والتعليم في البلدان المستوردة للنفط وتلك المصدرة له على حد سواء، إلا أن هذا الأثر يبقى محدوداً بالنسبة للمجموعة الأخيرة. لكن، في البلدان المصدرة للنفط يبدو أن أي زيادة في أسعار النفط تخلف آثاراً إيجابية ملحوظة على الحماية الاجتماعية. ولأسعار النفط أيضاً أثر إيجابي كبير على الإنفاق على الإعانات. فأي زيادة في أسعار النفط تستوجب تخصيص المزيد من الأموال لتغطية الفارق بين السعر المحلي الثابت عادةً للنفط/الطاقة والسعر الدولي. وينطبق ذلك على مجموعتي البلدان بما أن سعر النفط مدعوم إلى حد كبير في معظم البلدان.

ثالثاً، وكما جاء في توقعاتنا، ليس لمعظم مؤشرات الحوكمة أثر كبير على مجموعتي البلدان بالنسبة لمختلف أنواع النفقات، لكن تبرز بعض الاستثناءات التي تستأهل التوقف عندها. فيبدو أن التحسن في السيطرة على الفساد يساهم في خفض الإنفاق على الصحة والتعليم كحصة من إجمالي النفقات في البلدان المصدرة للنفط في حين أن تعزيز إبداء الرأي والمساءلة من شأنه أن يزيد الإنفاق على الحماية الاجتماعية. أما بالنسبة للبلدان

المستوردة للنفط، فوجده مؤشر سيادة القانون يترك أثراً ملحوظاً على ما يبدو على الإنفاق على الإعانات. بالتالي، إن أي تراجع في سيادة القانون بشكل عام سيزيد من حصة النفقات المخصصة للإعانات.

ومن أجل الحد من الانحياز الناجم عن تجميع المشاهدات الخاصة ببلدان عدة ضمن مجموعة واحدة بالقدر الذي تسمح به البيانات المتوفرة، تم إعداد التقديرات الخاصة بالنظام 1 لعدد من البلدان، لا سيما مصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية. ويتضمن الجدول 2 أدناه موجزاً للنتائج العائدة لهذه البلدان الثلاثة.

الجدول 2- الإنفاق على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، والإعانات والأجور (مصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية)

المتغيّرات التوضيحية	النظام		
	المعادلة 1- الإنفاق على الصحة والتعليم/إجمالي الإنفاق		
	مصر	لبنان	المملكة العربية السعودية
الثابت	0.21975***	0.10280***	-0.18176**
الإنفاق على الصحة والتعليم/إجمالي الإنفاق $_{t-1}$	0.27166**	0.10656	0.88996***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	-1.04546	0.01532	0.33314***
إبداء الرأي والمساءلة	-0.01856	-0.03827	-0.12651***
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.04571*	-0.01486	0.03931*
فعالية الحكومة	0.10162	-0.01455	-0.05672**
الجودة التنظيمية	-0.12661***	0.05636**	-0.06894*
سيادة القانون	0.01335	0.09102*	0.08112*
السيطرة على الفساد	0.09217**	-0.01781	0.01659
النفط الخام برنت	0.00062*	-0.00014	-0.00025
الإحصاءات التشخيصية			
R^2	0.920	0.663	0.923
R^2 المعدّلة	0.816	0.158	0.807
D-W$_{stat}$	3.276	1.819	3.829
N (ملاحظات)	17	16	16
المتغيّرات التوضيحية	النظام		
	المعادلة 2- الإنفاق على الحماية الاجتماعية/إجمالي الإنفاق		
	مصر	لبنان	المملكة العربية السعودية
الثابت	-0.37906***	0.01871	-0.60468**
الإنفاق على الحماية الاجتماعية/إجمالي الإنفاق $_{t-1}$	0.20054*	0.20262	1.37709***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	4.03743*	-0.08035	0.46065***
إبداء الرأي والمساءلة	-0.05133	-0.01846	-0.26412***
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-0.11502	-0.04307***	0.05742
فعالية الحكومة	-0.58227**	0.10163***	-0.11614
الجودة التنظيمية	0.20506*	-0.03894	0.08987
سيادة القانون	0.25060	0.00119	0.19585
السيطرة على الفساد	-0.33763**	0.00737	-0.00854
النفط الخام برنت	-0.00155	-0.00047***	-0.00025*
AR (1)	-	-	-0.90959***
الإحصاءات التشخيصية			
R^2	0.910	0.871	0.979
R^2 المعدّلة	0.795	0.677	0.768
D-W$_{stat}$	3.431	2.312	3.336
N (ملاحظات)	17	16	12

المتغيّرات التوضيحية	النظام المعادلة 3- الإنفاق على الإعانات/إجمالي الإنفاق		
	مصر	لبنان	المملكة العربية السعودية
الثابت	-0.10823	0.00411	-0.09824***
الإنفاق على الإعانات/إجمالي الإنفاق t-1	0.03758	-0.5294***	0.29135***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي t-1	0.60303	0.06868	-0.02227***
إبداء الرأي والمساءلة	-0.13885	0.21709***	-0.02626***
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.00657	0.0196***	-0.06852***
فعالية الحكومة	-0.22189	-0.20704***	-0.12089***
الجودة التنظيمية	0.27292***	-0.05036***	-0.06487***
سيادة القانون	-0.14921	-0.31043***	0.24749***
السيطرة على الفساد	-0.25578**	0.08172***	0.11362***
النفط الخام برنت	-0.00023	0.00132***	0.00007***
AR (1)	-	-	-0.71439***
الإحصاءات التشخيصية			
R^2	0.937	0.988	0.999
R^2 المعدّلة	0.856	0.970	0.995
$D\text{-}W_{stat}$	3.256	2.329	2.781
N (ملاحظات)	17	16	13

المتغيّرات التوضيحية	النظام المعادلة 4- كلفة الأجور/إجمالي الإنفاق		
	مصر	لبنان	المملكة العربية السعودية
الثابت	0.26032***	0.18541***	
كلفة الأجور/إجمالي الإنفاق t-1	-0.08953	0.27922	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي t-1	-0.28257	0.03345	
إبداء الرأي والمساءلة	0.04380	0.07437***	
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-0.00147	0.02061**	
فعالية الحكومة	-0.08709	-0.00864	
الجودة التنظيمية	-0.11462***	-0.01764	
سيادة القانون	0.22291***	-0.03141	
السيطرة على الفساد	-0.06868	0.01797	
النفط الخام برنت	-0.00003	0.00011	
الإحصاءات التشخيصية			
R^2	0.867	0.665	
R^2 المعدّلة	0.695	0.162	
$D\text{-}W_{stat}$	2.635	2.855	
N (ملاحظات)	17	16	

ملاحظات: * تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 10 في المائة؛ ** تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 5 في المائة؛ *** تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 10 في المائة.

وما يلفت الانتباه هو أن عدداً إضافياً من مؤشرات الحوكمة يؤثر على ما يبدو بشكل ملحوظ على تخصيص النفقات في البلدان الثلاثة المذكورة، مع تفاوت حجم هذا التأثير واتجاهه بين بلد وآخر. وتثبت هذه النتائج أن لمؤشرات الحوكمة آثار متفاوتة عبر البلدان، ومن شأن توزيع هذه البلدان ضمن مجموعات أن يشوه النتائج. وسنستكشف فيما يلي كيفية تأثير مؤشرات الحوكمة الستة على المتغيّرات الداخلية أي الصحة والتعليم،

والحماية الاجتماعية، والإعانات، وكلفة الأجور كنسب من إجمالي الإنفاق في البلدان الثلاثة الآنف ذكرها. وتجدر الإشارة إلى مشكلة على صعيد اتساق التخمينات الخاصة بكل بلد في ظل محدودية حجم العينة.

ألف- إبداء الرأي والمساءلة

يبدو أن لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة أثر سلبي على الإنفاق على الصحة والتعليم، مع الإشارة إلى أن هذا الأثر ملحوظ للغاية في المملكة العربية السعودية فقط. وعلى نحو مماثل، إن التحسن على مستوى إبداء الرأي والمساءلة يحدّ على ما يبدو من الأموال العامة المخصصة للحماية الاجتماعية. تشهد البلدان الثلاثة الاتجاه نفسه على هذا الصعيد لكن هذه المرة أيضاً المملكة العربية السعودية هي وحدها التي يتجلى فيها هذا الأثر السلبي بشكل كبير. كذلك، يتقلص الإنفاق على الإعانات نسبياً وبشكل طفيف حين يتحسن مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في المملكة العربية السعودية في حين يترك مثل هذا التحسن في لبنان أثراً إيجابياً قوياً على الأموال المخصصة للإعانات، وأثراً متوسطاً لكن ملحوظاً على الأموال المخصصة للأجور.

باء- الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب

تظهر النتائج أن تحسن مستوى الاستقرار يترك أثراً إيجابياً على إنفاق الحكومة على الصحة والتعليم في مصر والمملكة العربية السعودية. والمثير للاهتمام هو أن الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب يحد من النسبة المئوية للأموال المخصصة للحماية الاجتماعية في لبنان. صحيح أن هذا الأثر ليس كبيراً جداً من حيث الحجم لكنه يكتسي أهمية إحصائية كبيرة. وفيما يتعلق بالإنفاق على الإعانات في لبنان، إن تحسن الاستقرار السياسي وتدني العنف/الإرهاب هي أمور تعزز على ما يبدو هذا النوع من الإنفاق مقارنة مع أشكال أخرى من الإنفاق العام. أما في المملكة العربية السعودية، فالعكس صحيح؛ وهنا أيضاً تكون المعاملات المقدرة ذات أهمية عالية إحصائياً لكنها متواضعة من حيث الحجم. ومن جملة الآثار الإيجابية التي يتركها هذا المؤشر، يبدو أن الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب يزيد من حصة الأجور من الإنفاق العام.

جيم- فعالية الحكومة

بشكل عام، إن تحسن فعالية الحكومة يترك أثراً سلبياً على أشكال مختلفة من الإنفاق إذ تظهر النتائج أن هذا التحسن يحد من الإنفاق على الصحة والتعليم في المملكة العربية السعودية، وعلى الحماية الاجتماعية في مصر، وعلى الإعانات في لبنان والمملكة العربية السعودية. يبدو أن هذا الأثر السلبي هو الأكبر من حيث الحجم في مصر على مستوى الحماية الاجتماعية، يليها كل من لبنان والمملكة العربية السعودية على مستوى الإعانات. وقد تبين أن فعالية الحكومة لا تترك أثراً إيجابياً على الحماية الاجتماعية سوى في لبنان. ويمكن تفسير الأثر التخفيفي لفعالية الحكومة على الإنفاق من خلال المكسب في الكفاءة بما أن الحكومات حين تصبح أكثر فعالية وبالتالي أكثر كفاءة تكون قادرة على توفير المستوى نفسه من الخدمات لكن بكلفة أقل.

دال- الجودة التنظيمية

يبدو أن أثر الجودة التنظيمية يتفاوت إلى حد كبير بين مختلف أنواع الإنفاق وفيما بين البلدان. ومن الأهمية بمكان الأخذ بعين الاعتبار أن مؤشر الجودة التنظيمية مرتبط بقدرة الحكومة على وضع السياسات والأنظمة التي تتيح تطوير القطاع الخاص. من هنا، يمكن النظر في العلاقة بين الجودة التنظيمية والإنفاق الحكومي على أنها شبيهة إلى حد كبير بالتوازن أو التكامل بين انخراط القطاع الخاص في قطاع معين والانفاق

الحكومي في القطاع عينه. وتظهر النتائج وجود توازن ملحوظ بين مشاركة القطاع الخاص والإنفاق الحكومي في قطاعيْ الصحة والتعليم. تبرز هذه العلاقة نفسها، ولو على نطاق أقل، في المملكة العربية السعودية. لكن في لبنان، تبرز إلى العلن بعض إشارات التكامل بين القطاع الخاص والإنفاق الحكومي في هذين القطاعيْن. ويتجلى هذا التكامل أيضاً في مصر على صعيد الحماية الاجتماعية والإعانات، بحيث يترتب على النهوض بالقطاع الخاص مزيداً من الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية والإعانات. وبالنسبة للبنان والمملكة العربية السعودية، تبرز إشارات تدل على وجود توازن بين سياسات الحكومة المعززة للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي على الإعانات كحصة من إجمالي النفقات. وعلى الرغم من الأهمية الإحصائية لهذه العلاقة، إلا أنها لا تكتسي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لأي من البلدان. وأخيراً، يبدو أن النهوض بالقطاع الخاص يترك أثراً تخفيفياً كبيراً على الإنفاق الحكومي على الأجور في مصر. هذا الأمر حدسي بطبيعته نظراً للكم الهائل من الموظفين الحكوميين وفي القطاع العام الذين قد يتم تسريحهم نتيجة لتطوير القطاع الخاص وزيادة فرص العمل فيه.

هاء- سيادة القانون

شأنه شأن الجودة التنظيمية، يخلف مؤشر سيادة القانون آثاراً متفاوتة بحسب نوع الإنفاق والبلد المعني. وتظهر النتائج أن إنفاذ مبدأ سيادة القانون يترك أثراً إيجابياً وملحوظاً إلى حد ما على الإنفاق على الصحة والتعليم في لبنان والمملكة العربية السعودية. إن أثر تعزيز سيادة القانون يتجلى بوضوح أكبر على الإنفاق على الإعانات في المملكة العربية السعودية وعلى الأجور في مصر. وفي كلتيْ الحالتيْن، جاء أثر مؤشر سيادة القانون إيجابياً وملحوظاً إلى درجة كبيرة. والمثير للاهتمام هو أن تعزيز سيادة القانون يترك أثراً سلبياً على الإنفاق على الإعانات كحصة من إجمالي الإنفاق في لبنان.

واو- السيطرة على الفساد

تظهر النتائج أن تعزيز السيطرة على الفساد في مصر يسمح على ما يبدو بزيادة الأموال العامة المخصصة للصحة والتعليم. لكن المثير للاهتمام هو أن مكافحة الفساد في مصر أدت إلى تراجع حاد في إنفاق الحكومة على الحماية الاجتماعية والإعانات. ويأتي ذلك ليؤكد المعتقد الشعبي القائل بأن خطط برامج الحماية الاجتماعية والإعانات في مصر غالباً ما تسودها الممارسات الفاسدة. بالتالي، من شأن مكافحة الفساد أن يحد من الهدر وتكاليف المعاملات غير الضرورية الأخرى، ما يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية والإعانات. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج جاءت معاكسة في لبنان والمملكة العربية السعودية بحيث أدت السيطرة على الفساد إلى ارتفاع في حصة الأموال المخصصة للإعانات من الإنفاق الحكومي.

وقبل الانتقال إلى الجانب المرتبط بالإيرادات، من المهم إعطاء توضيح بشأن التحليل الوارد أعلاه. فالنتائج التخمينية التي تم التوصل إليها لدى تطبيق النظام 1 على بلدان محددة (مصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية) انبثقت عن مشاهدات محدودة، ما يخفف من دقة الإحصاءات الاختبارية. وتبرز هذه المشكلة بشكل خاص في المملكة العربية السعودية نظراً إلى محدودية الإطار الزمني الذي تغطيه البيانات.

بالنسبة إلى الإيرادات الحكومية، يتم تخمين النظام 2 باستخدام عينتين فرعيتين هما: البلدان المستوردة للنفط وتلك المصدرة له. والمتغيّرات الداخلية المعتمدة في إطار هذا النظام هي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والإيرادات غير الضريبية كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات. ونشير هنا إلى عدم إعداد التقديرات لكل بلد على حدة استناداً إلى النظام 2 نظراً إلى محدودية الإطار الزمني في كل بلد. ويمكن التوصل إلى الخلاصات المبينة أدناه بعد الاطلاع على الجدول 3.

أولاً، يبدو أن تضمين المتغيّرات الداخلية المؤخرة إجراء في مكانه نظراً إلى الارتفاع الملحوظ لمعاملها في المعادلات الثلاث ضمن النظام 2 وفي العينتين الفرعيتين على حد سواء. والحالة الوحيدة التي لا يكتسي فيها المتغيّر الداخلي المؤخر أهمية هي حالة معادلة الضرائب غير المباشرة في البلدان المصدرة للنفط. واللافت للانتباه الفارق الكبير على صعيد المعاملات المخمنة والذي يتراوح بين 0.52 و0.97. ويظهر ذلك أن معظم أشكال الإنفاق الحكومي ثابتة بطبيعتها إلى حد كبير وتتبع مساراً ذاتي الانحدار.

ثانياً، وبالنسبة لمعادلة الضرائب المباشرة الخاصة بالبلدان المستوردة للنفط، يبدو أن معظم مؤشرات الحوكمة تكتسي أهمية إحصائية. إلا أن التقديرات الآنية ذات الصلة محدودة من حيث النطاق. فمن شأن أي تحسن في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف، والجودة التنظيمية، والسيطرة على الفساد أن يحد على ما يبدو من حصة الضرائب المباشرة كنسبة من إجمالي الإيرادات، في حين أن مؤشريْ فعالية الحكومة وسيادة القانون يتركان أثراً إيجابياً معاكساً على الضرائب المباشرة. وفيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط، يبدو أن مؤشر سيادة القانون هو وحده من يترك أثراً ملحوظاً على الضرائب المباشرة. والمثير للاهتمام هو أن هذا الأثر سلبي وكبير من حيث الحجم. من هنا، تبرز الحاجة إلى إجراء تحليلات أكثر عمقاً من أجل الكشف عن مصدر هذه العلاقة السلبية للغاية بين سيادة القانون وحصة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات في البلدان المصدرة للنفط.

الجدول 3- الإيرادات المباشرة وغير المباشرة والإيرادات غير الضريبية في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط

المتغيّرات التوضيحية	النظام	
	المعادلة 1- الضريبة المباشرة/إجمالي الإيرادات	
	البلدان المستوردة للنفط	البلدان المصدرة للنفط
الثابت	-0.01129	0.07619
الضريبة المباشرة/إجمالي الإيرادات $_{t-1}$	0.92871***	0.71838***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	0.18685	0.25191
إبداء الرأي والمساءلة	0.01165	0.05270
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-0.03355	0.03413*
فعالية الحكومة	0.08289***	0.17751*
الجودة التنظيمية	-0.04245*	-0.06202
سيادة القانون	0.02776**	-0.2678***
السيطرة على الفساد	-0.04468**	0.05668
النفط الخام برنت	0.00007	0.00074*
(1) AR	-0.42727***	-0.58804***
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.930	0.891
R^2 المعدّلة	0.909	0.857
$D\text{-}W_{stat}$	2.313	2.857
N (ملاحظات)	64	43

المتغيّرات التوضيحية	النظام المعادلة 2- الضريبة غير المباشرة/إجمالي الإيرادات البلدان المستوردة للنفط	 البلدان المصدرة للنفط
الثابت	0.1592***	0.30829
الضريبة غير المباشرة/إجمالي الإنفاق $_{t-1}$	0.70452***	-0.06517
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	-0.02043	-0.32967
إبداء الرأي والمساءلة	0.03781	-0.35978
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	-0.00326	0.24256*
فعالية الحكومة	0.00024	-0.14049
الجودة التنظيمية	0.04356	0.24686*
سيادة القانون	0.02267	-0.60804**
السيطرة على الفساد	-0.00005	-0.09843
النفط الخام برنت	-0.00008	0.00284**
AR (1)	0.03317	0.15522
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.927	0.840
R^2 المعدّلة	0.913	0.756
$D\text{-}W_{stat}$	2.313	1.582
N (ملاحظات)	64	30

المتغيّرات التوضيحية	النظام المعادلة 3- الإيرادات غير الضريبية/إجمالي الإيرادات البلدان المستوردة للنفط	 البلدان المستوردة للنفط
الثابت	0.10069***	0.28314**
الإيرادات غير الضريبية/إجمالي الإنفاق $_{t-1}$	0.74094***	0.52367***
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $_{t-1}$	0.04669	0.12695
إبداء الرأي والمساءلة	-0.02734	0.16055
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	0.0071	-0.07485
فعالية الحكومة	-0.06068	0.03155
الجودة التنظيمية	0.04024	-0.02184
سيادة القانون	-0.07635***	0.36509**
السيطرة على الفساد	0.0576*	0.00100
النفط الخام برنت	-0.00012	0.00106***
AR (1)		-0.30303**
الإحصاءات التشخيصية		
R^2	0.883	0.990
R^2 المعدّلة	0.862	0.984
$D\text{-}W_{stat}$	2.868	2.279
N (ملاحظات)	60	27

ملاحظات: * تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 10 في المائة؛ ** تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 5 في المائة؛ *** تُعتبر ذات أهمية حين تلامس 10 في المائة.

ثالثاً، وبعكس الضرائب المباشرة، يبدو أن الضرائب غير المباشرة تتأثر بقدر أقل بمؤشرات الحوكمة. فوحدهما مؤشرا إبداء الرأي والمساءلة وسيادة القانون يتركان أثراً ملحوظاً على الضرائب غير المباشرة في البلدان المستوردة للنفط. ولهذين المؤشرين أثر إيجابي لكن محدود على الاقتصاد. والأمر سيان بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط حيث لا تتأثر الضرائب غير المباشرة إلى حد كبير بأي من مؤشرات الحوكمة.

رابعاً، يبدو أن عدداً محدوداً من مؤشرات الحوكمة يؤثر على حصة الإيرادات غير الضريبية من إجمالي الإيرادات. ففي البلدان المستوردة للنفط – وبالتماشي مع الأثر الإيجابي والملحوظ للتحسن في مؤشر سيادة القانون على الإيرادات الضريبية (المباشرة وغير المباشرة)، يتبين أن حصة الإيرادات غير الضريبية تميل للتراجع في ظل التحسن في سيادة القانون. وتجدر الإشارة مجدداً إلى أن أثر سيادة القانون محدود النطاق نسبياً وذلك بالاستناد إلى معادلتيْ الضرائب المذكورتين. أما بالنسبة إلى العينة الفرعية للبلدان المصدرة للنفط، فمن شأن أي تحسن في مؤشر سيادة القانون أن يزيد من حصة الإيرادات غير الضريبية، وذلك بعكس ما هو عليه الحال في البلدان المستوردة، لكن اللافت أن هذا الأثر يتجلى بشكل أوضح.

أخيراً، وكما هو متوقع، إن أي تقلبات في أسعار النفط لا تترك أثراً على مختلف أنواع الإيرادات الحكومية في البلدان المستوردة للنفط، لكن الوضع يختلف في البلدان المصدرة للنفط حيث يكتسي معامل سعر النفط في المعادلات التخمينية الثلاث ضمن النظام 2 أهمية كبيرة بحسب النتائج التي تم الحصول عليها، فارتفاع أسعار النفط يترافق مع ارتفاع في حصة الضرائب المباشرة والإيرادات غير الضريبية مقابل تدن في الضرائب غير المباشرة. وهذا الأمر حدسي بطبيعته إذ إن ارتفاع أسعار النفط سينعكس من دون أدنى شك طفرةً في البلدان المصدرة للنفط. وخلال فترات الطفرة، يزداد الدخل وتزداد معه حصة ضرائب الدخل. أما بالنسبة إلى الإيرادات غير الضريبية، فالعلاقة مباشرة أكثر إذ أن أي ارتفاع في أسعار النفط سينجم عنه مباشرة ارتفاع مماثل في الإيرادات النفطية التي تشكل مجمل الإيرادات غير الضريبية تقريباً في البلدان المصدرة للنفط.

خامساً- الخلاصات والتداعيات على السياسات

الهدف من هذه الوثيقة استكشاف أثر مؤشرات الحوكمة على توزيع الإيرادات والإنفاق في بلدان عربية مختارة. يهمنا بالتحديد استعراض الأثر الذي يخلفه تحسن المؤشرات المختلفة على إنفاق الحكومة على الصحة والتعليم، والإنفاق على الحماية الاجتماعية والإعانات، ناهيك عن الآثار المترتبة على مختلف أشكال الإيرادات. لقد درست هذه الوثيقة، على المستويين الإحصائي والتجريبي، أثر مؤشرات الحوكمة على توزيع مختلف أنواع النفقات والإيرادات عبر الزمن وبحسب مجموعات البلدان (البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط). وتجدر الإشارة إلى أن كل نوع من أنواع النفقات (الإيرادات) يُعتبر نسبة من إجمالي الإنفاق (الإيرادات). بالتالي، إن الأثر الكبير لأحد مؤشرات الحوكمة على نوع من أنواع الإنفاق (الإيرادات) يعني أن أي تحسن على مستوى مؤشر الحوكمة هذا قد يغيّر كمية الأموال المخصصة لهذا النوع من الإنفاق فتزداد أو تتناقص بحسب رمز المعامل.

وكما هو متوقع، أتت النتائج متفاوتة وقد برزت الكثير من السيناريوهات اللافتة للانتباه. أولاً، تترك الصدمات على صعيد النفقات والإيرادات الحكومية آثاراً طويلة الأمد على المالية العامة. وهذا الأمر يتجلى في البلدان العربية المستوردة للنفط أكثر منه في البلدان المصدرة للنفط. ثانياً، من المضلل رصد وقياس أثر مؤشرات الحوكمة على تخصيص إيرادات ونفقات الحكومة لكافة البلدان العربية أو حتى للعينات الفرعية من البلدات المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، وذلك نظراً إلى عدم التجانس الهائل بين مختلف البلدان فيما يتعلق بآثار مؤشرات الحوكمة على النفقات والإيرادات. لقد تم التوصل إلى هذه الخلاصة بعد أن أجرينا دراسة تجريبية

حول أثر مؤشرات الحوكمة على مختلف أنواع النفقات ومختلف مصادر الإيرادات للبلدان الثلاثة التالية: مصر، ولبنان والمملكة العربية السعودية. ثالثاً، وحتى على مستوى مجموعات معينة من البلدان أو بلد واحد بالتحديد، يتفاوت أثر الحوكمة إلى حد كبير بحسب مؤشرات الحوكمة ووفق أنواع النفقات ومصادر الدخل على اختلافها. بالتالي، وباعتبار أن كافة العوامل الأخرى متساوية فيما بينها، لن يدفع أي تحسن في الحوكمة بشكل عام بالبلدان العربية إلى "التحول" نحو اتجاه معين على صعيد توزيع النفقات والإيرادات الحكومية. لكن يمكن تفسير، ولو بشكل حدسي، معظم هذه النتائج استناداً إلى الظروف والخصائص المحيطة بكل بلد.

بشكل عام، إن تحسن فعالية الحكومة يترك أثراً سلبياً على مختلف أنواع الإنفاق. يبدو أن هذا الأثر السلبي ملحوظ من حيث الحجم في مصر على مستوى الحماية الاجتماعية، وفي كل من لبنان والمملكة العربية السعودية على مستوى الإنفاق على الإعانات. ويمكن تفسير الأثر التخفيفي لفعالية الحكومة على الإنفاق من خلال المكسب في الكفاءة بما أن الحكومات حين تصبح أكثر فعالية وبالتالي أكثر كفاءة تكون قادرة على توفير المستوى نفسه من الخدمات لكن بكلفة أقل. ولهذه النتيجة التي تم التوصل إليها تداعيات هامة. في الواقع، إن إعادة تخصيص الأموال لأنواع أخرى من الإنفاق قد لا تؤثر على قدرة الحكومة على توفير الخدمات في حال ترافق تقنين الإنفاق مع زيادة في فعالية هذه الحكومة. ينطبق هذا الأمر على معظم البلدان في المنطقة العربية التي تقوم بتصحيح أوضاع ماليتها العامة.

أما بالنسبة للجودة التنظيمية، والتي هي مرتبطة بشكل وثيق بقدرة الحكومة على وضع السياسات التي تسمح بتطوير القطاع الخاصة، فتظهر النتائج وجود توازن ملحوظ بين مشاركة القطاع الخاص والإنفاق الحكومي في قطاعيْ الصحة والتعليم في مصر. تبرز هذه العلاقة نفسها، ولو على نطاق أقل، في المملكة العربية السعودية بينما العكس صحيح في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، إن النهوض بالقطاع الخاص يترك أثراً تخفيفياً كبيراً على الإنفاق الحكومي على الأجور في مصر. هذا الأمر حدسي بطبيعته نظراً للكم الهائل من الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع العام؛ ومن الممكن أن تساهم المشاركة النشطة للقطاع الخاص في الحد من هذا الكمّ. ومن المحاذير الواجب التنبه لها والتي قد تخفف بعض الشيء من الوقع الإيجابي لهذه النتائج هو أنه في بعض البلدان، لا سيما الفقيرة منها، لا يجب على المشاركة النشطة للقطاع الخاص أن تلغي الإنفاق الحكومي في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. والسبب وراء ذلك بسيط للغاية. في الواقع، إن انخراط القطاع الخاص في قطاعيْ التعليم والصحة مثلاً موجّه لخدمة الفئات الميسورة من المجتمع فقط. بالتالي، إذا تم تقنين الإنفاق العام على رأس المال البشري ستتدهور أوضاع الفئات الفقيرة أكثر فأكثر.

وفيما يتعلق بمؤشر سيادة القانون، فقد أتت النتائج متنوعة. في الواقع، إن الإنفاق على الإعانات في المملكة العربية السعودية وعلى الأجور في مصر يتفاعل بشكل إيجابي مع التحسن الذي قد يطرأ على مؤشر سيادة القانون وبشكل سلبي على الإعانات في لبنان. ومن جهة أخرى لمكافحة الفساد في مصر أثر كبير على الحماية الاجتماعية والإعانات في مصر، من خلال تقنين هذين النوعيْن الهاميْن من الإنفاق. وعلى سبيل التوضيح، من شأن مكافحة الفساد أن يحد من الهدر وتكاليف المعاملات غير الضرورية الأخرى، ما يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الإنفاق الحكومي. ولهذه النتيجة تداعيات هامة في مصر كونها تفرض تدابير تقشف حازمة في مجال الإعانات[10]. إن مكافحة الفساد قد تسمح بتحقيق وفورات هامة على صعيد الإعانات والنفقات المرتبطة بالحماية الاجتماعية، ما يتيح للحكومة بلوغ أهداف متناقضة أحياناً مثل خفض الإنفاق ووضع نُظم فعالة للإعانات والحماية الاجتماعية. واللافت للنظر هنا هو أن هذا الأثر جاء معاكساً في حالتيْ لبنان والمملكة العربية السعودية.

10 يستلزم خفض الإعانات توسيع تدابير الحماية الاجتماعية للحد من أثر هذه التخفيضات.

بالنسبة إلى الإيرادات، تبين أن للكثير من مؤشرات الحكومة آثار هامة من الناحية الإحصائية على الضرائب المباشرة مع العلم أن كافة هذه المؤشرات تقريباً لا تتمتع سوى بأهمية اقتصادية محدودة. وفيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط، مؤشر سيادة القانون هو المؤشر الوحيد الذي يترك أثراً سلبياً ملحوظاً على الضرائب المباشرة من جهة، وأثراً إيجابياً ملحوظاً على الإيرادات غير الضريبية من جهة أخرى. من هنا، تبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من التحليلات لمعرفة مصدر هذه العلاقة القوية. وتتمثل النتيجة الأكثر بروزاً في أثر سيادة القانون في البلدان المستوردة للنفط إذ يبدو أن تحسن هذا المؤشر يخلّف أثراً سلبياً كبيراً على الضرائب المباشرة وأثراً إيجابياً كبيراً على الإيرادات غير الضريبية. وكما هو متوقع، ليس لأسعار النفط أي أثر على كافة أنواع الإيرادات الحكومية في البلدان المستوردة للنفط، لكن في البلدان المصدرة له يترافق ارتفاع أسعار النفط مع ارتفاع في حصة الضرائب المباشرة والإيرادات غير الضريبية مقابل تدن في الضرائب غير المباشرة. وهذا الأمر حدسي بطبيعته، فخلال فترات الطفرة، يزداد الدخل وتزداد معه حصة ضرائب الدخل. أما بالنسبة إلى الإيرادات غير الضريبية، فالعلاقة مباشرة أكثر إذ أن أي ارتفاع في أسعار النفط سينجم عنه مباشرة ارتفاع مماثل في الإيرادات النفطية التي تشكل مجمل الإيرادات غير الضريبية تقريباً في البلدان المصدرة للنفط.

المرفق الأول

دراسات حالة: إعداد الميزانيات في مصر، والمملكة العربية السعودية، وتونس والإمارات العربية المتحدة

إعداد الميزانية في مصر (الموازنة تحتاج إلى موافقة رئاسية)

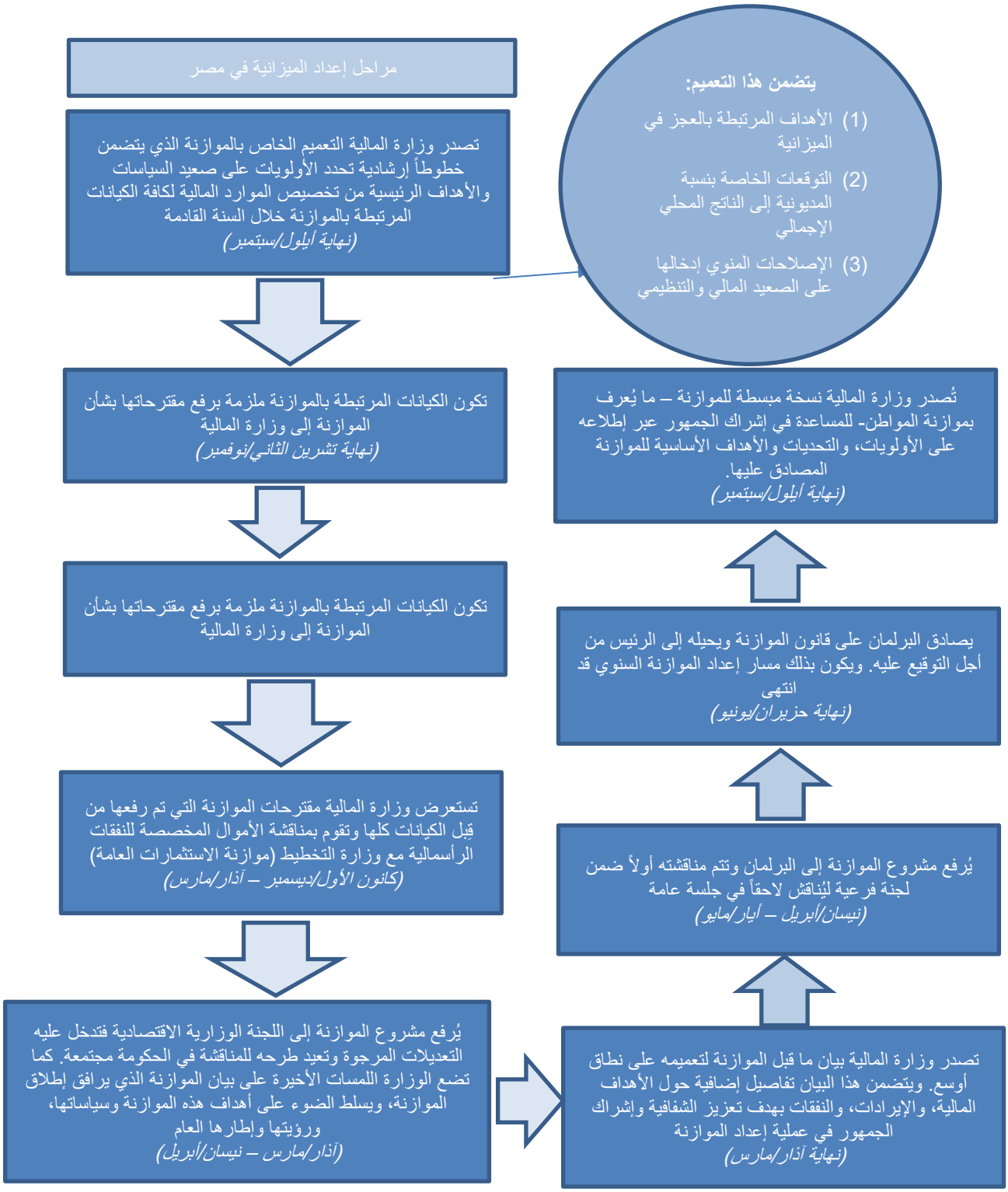

المصدر: وزارة المالية (الوثائق الداخلية)

إعداد الميزانية في المملكة العربية السعودية (الموازنة تحتاج إلى موافقة ملكية)

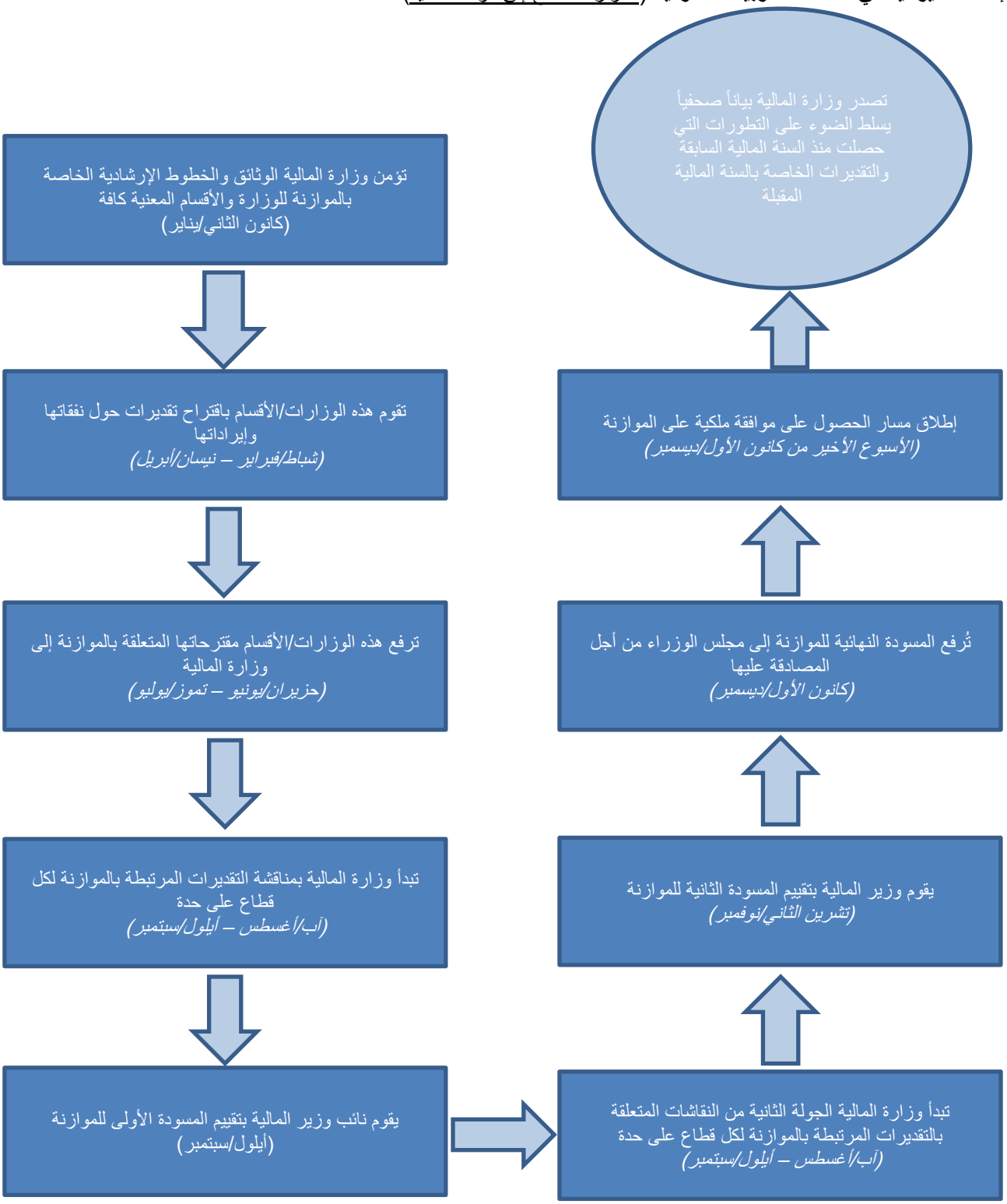

المصدر: Eid (2016).

إعداد الميزانية في تونس (الموازنة تحتاج إلى موافقة رئاسية)

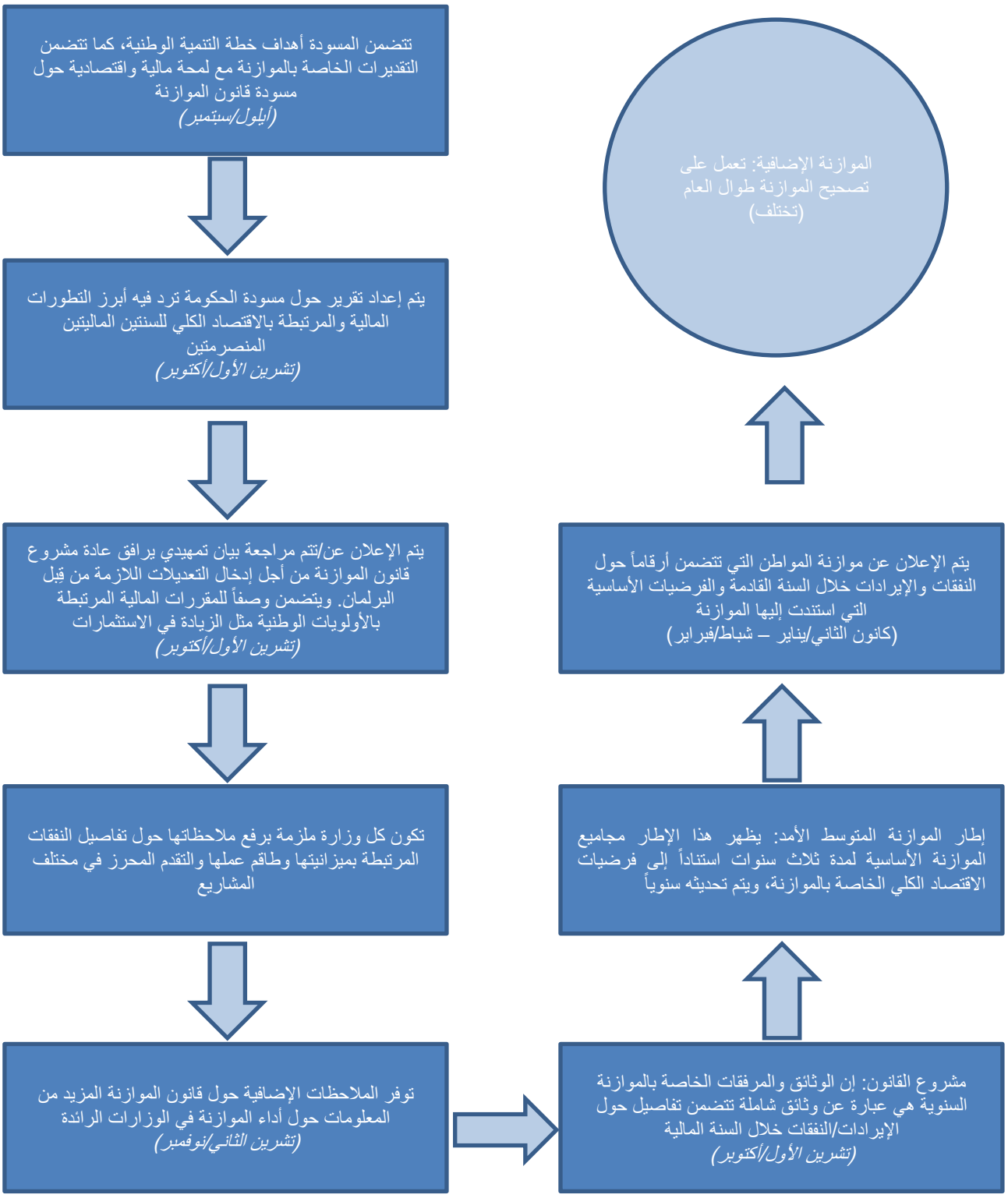

المصدر: صندوق النقد الدولي (2016a).

إعداد الميزانية في الإمارات العربية المتحدة (الموازنة تحتاج إلى موافقة أميرية)

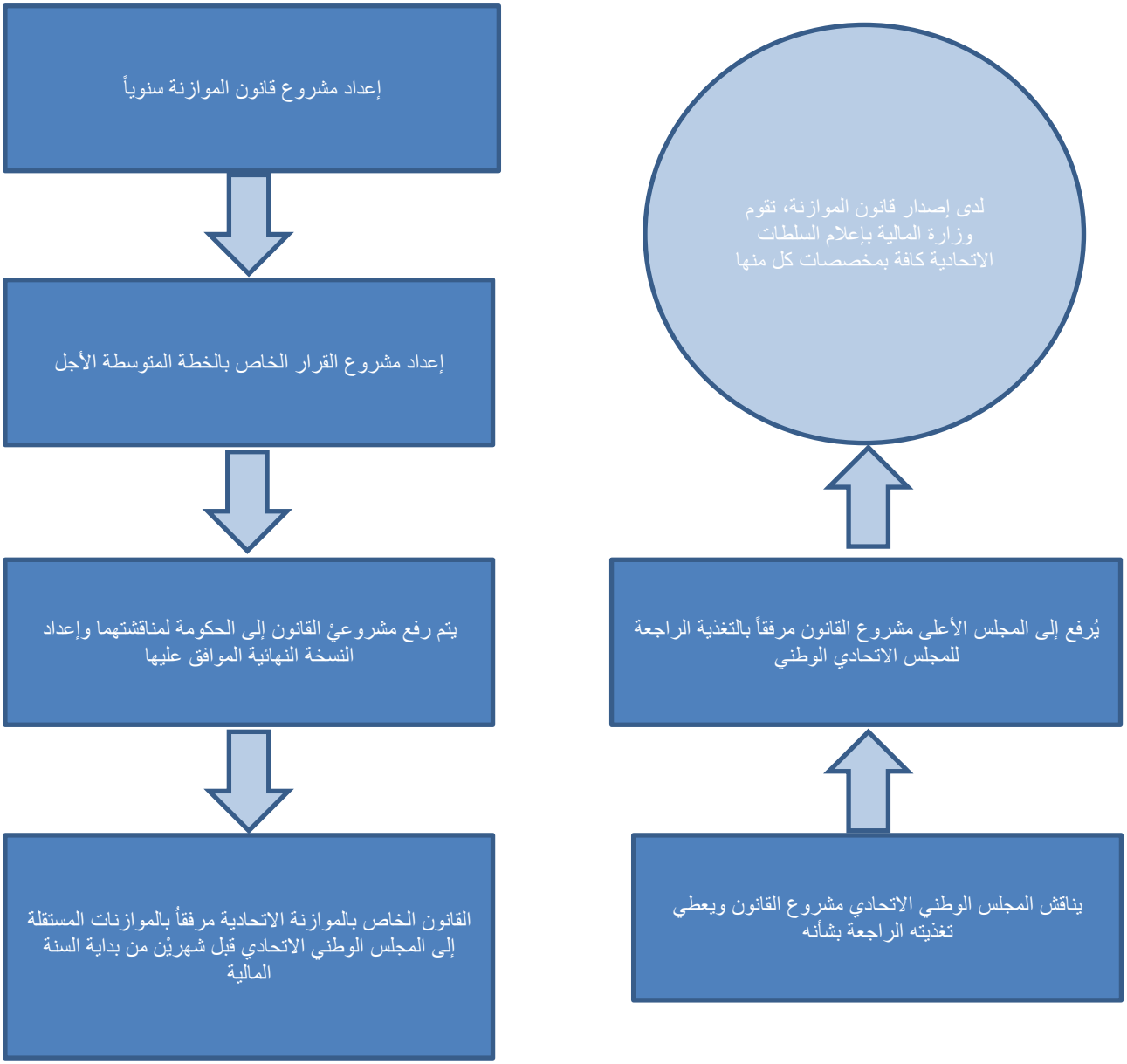

المصدر: وزارة المالية في الإمارات العربية المتحدة (ب).

المرفق الثاني

المتغيّرات المشمولة والمصدر

الإيرادات إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الضرائب إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الضرائب على الأفراد إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الضرائب على الشركات إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الضرائب على السلع والخدمات إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الضرائب على الملكيات إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
المنح إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإيرادات (باستثناء المنح) إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
إجمالي الإنفاق إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق الجاري	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
النفقات الرأسمالية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
تعويضات العاملين	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
تكاليف الإعانات	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
تكاليف المنافع الاجتماعية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإعانات + المنافع الاجتماعية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
المنح	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
مصاريف الفائدة	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
استخدام السلع والخدمات	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
صافي الإقراض (أي الموازنة المالية)	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
صافي الإقراض/الاقتراض الأولي (أي الموازنة الأولية)	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
إجمالي الإنفاق (باستثناء الإنفاق على الدفاع)	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
(إجمالي الإنفاق (باستثناء الإنفاق على الدفاع، والنظام العام والسلامة)	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الصحة	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على التعليم	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الحماية الاجتماعية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الإسكان والمرافق المجتمعية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية

الإنفاق الاجتماعي (بحسب إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي)	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الدفاع	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الدفاع، والنظام العام والسلامة	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الشؤون الاقتصادية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الشؤون الاقتصادية، والتجارية وشؤون العمل	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الزراعة، وصيد الأسماك، والحراجة والصيد	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الوقود والطاقة	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على التعدين، والصناعة التحويلية والبناء	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على النقل	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الاتصالات	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على صناعات أخرى	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على البحث والتطوير في الشؤون الاقتصادية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
الإنفاق على الشؤون الاقتصادية	صندوق النقد الدولي/الإحصاءات الوطنية
إجمالي الناتج المحلي الجاري – القيمة المقدرة باللون الأحمر آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
معامل تعديل الناتج المحلي الاجمالي؛ القيمة المقدرة باللون الأحمر آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
معامل تعديل الناتج المحلي الاجمالي وفق حسابات عام 2010	صندوق النقد الدولي
الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة وفق حسابات سنة الأساس 2010	صندوق النقد الدولي
فجوة الناتج (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إجمالي الاستثمارات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إجمالي الوفورات الوطنية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
التضخم، متوسط أسعار الاستهلاك (مؤشر)	صندوق النقد الدولي
التضخم، متوسط أسعار الاستهلاك (التغيُّر بالنسب المئوية) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
الإيرادات الحكومية العامة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إجمالي النفقات الحكومية العامة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إجمالي الإقراض/الاقتراض الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إجمالي الإقراض/الاقتراض الحكومي العام الأساسي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي

صافي الدين الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إجمالي الدين الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
ميزان الحساب الجاري (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
إبداء الرأي والمساءلة	مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب	مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
فعالية الحكومة	مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
الجودة التنظيمية	مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
سيادة القانون	مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
السيطرة على الفساد	مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب آفاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	صندوق النقد الدولي
الإنفاق على الصحة والتعليم/إجمالي الإنفاق	صندوق النقد الدولي
الإنفاق على الحماية الاجتماعية/إجمالي الإنفاق	صندوق النقد الدولي
الإنفاق على الاتصالات والنقل/إجمالي الإنفاق	صندوق النقد الدولي
الإنفاق على الإعانات/إجمالي الإنفاق	صندوق النقد الدولي
الضرائب المباشرة/إجمالي الإيرادات	صندوق النقد الدولي
الضرائب غير المباشرة/إجمالي الإيرادات	صندوق النقد الدولي
الإيرادات غير الضريبية/إجمالي الإيرادات	صندوق النقد الدولي

المراجع

Abed, George T., and Sanjeev Gupta, eds. (2002). *Governance, Corruption, and Economic Performance*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Acemoglu, D., S. Johnson, and J. Robinson (2001). The colonial origins of comparative development: an empirical investigation. *American Economic Review*, 91 (5), pp. 1369-1401.

Acemoglu, D., S. Johnson, and J. Robinson (2002). Reversal of fortune: geography and institutions in the making of the modern world income distribution. *Quarterly Journal of Economics*, 117, pp. 1231-1294.

Agenor, P. R., C. J. McDermott, and E. S. Prasad (1999). Macroeconomic fluctuations in developing countries: some stylized facts. Working Paper 99/35. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

African Development Bank (2013). *Fiscal Policy, Governance, Growth, and Regional Integration in African Fragile States*. Abidjan, Côte d'Ivoire.

Alesina, A., and R. Perotti (1999). Budget deficits and budget institutions. In *Fiscal Institutions and Fiscal Performance*, J. Poterba, J. Hagen, eds, pp. 13-36. Chicago: The University of Chicago Press.

Alesina, A., G. Tabellini, and F. Campante (2008). Why is fiscal policy so often procyclical? *Journal of the European Economic Association*, 6 (5), pp. 1006-1036. Baltagi, B. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data*. Sussex: John Wiley and Sons.

Alm, J., and B. Torgler (2006). Culture differences and tax morale in the United States and Europe. *Journal of Economic Psychology*, 27, pp. 224-246.

Aschauer, D. (1989). Is government spending productive? *Journal of Monetary Economics*, 23, pp. 177-200.

Baldacci, E. A., L. Hillman, and N. C. Kojo (2003). Growth, governance, and fiscal policy transmission channels in low-income countries. Working Paper 03/237. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03237.pdf.

Barro, Robert J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. *Journal of Political Economy*, 98, S103-S125.

Barro, Robert J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *Quarterly Journal of Economics*, 106 (2), pp. 407-443.

Bayoumi, Tamim, and Barry Eichengreen (1995). Restraining yourself. The implications of fiscal rules for economic stabilizations. Staff Papers 42 (March), pp. 32-67. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Bhanumurthy, N. R., M. Prasad, and R. Jain (2016). Public expenditure, governance and human development: a case of Madhya Pradesh. Working Paper No. 171. New Delhi: National Institute of Public Finance and Policy. Available from www.nipfp.org.in/media/medialibrary/2016/07/WP_2016_171.pdf.

Bird, R. (2008). Tax effort in developing countries and high income countries: the impact of corruption, voice and accountability. *Economic Analysis and Policy*, vol. 38, No. 1 (March), pp. 55-71.

Cavalcanti, T.V. de V., K. Mohaddes, and M. Raissi (2011). Growth, development and natural resources: new evidence using a heterogeneous panel analysis. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 51, pp. 305-318.

De la Croix, D., and C. Delavallad (2006). Growth, public investment and corruption with failing institutions. Working Paper, 2007-61. Verona, Italy: Society for the Study of Economic Inequality.

De Mello, L., and M. Barenstein (2001). Fiscal decentralization and governance: a cross-country analysis. Working Paper, No. 01/71. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Devarajan, S., V. Swaroop, and H. Zou (1996). The composition of public expenditures and economic growth. *Journal of Monetary Economics*, 37, pp. 313-344.

Dollar, D., and A. Kraay (2003). Institutions, trade, and growth: revisiting the evidence. Policy Research Working Paper 3004. Washington, D.C.: World Bank.

Easterly, W., and S. Rebelo (1993). Fiscal policy and economic growth. *Journal of Monetary Economics*, 32 (3), pp. 417-458.

Eid, A. G. (2016). Budgetary institutions, fiscal policy, and economic growth: the case of Saudi Arabia. Available from www.dohainstitute.edu.qa/MEEA2016/Downloads/Ashraf%20Eid_Final.pdf.

El Anshasy, A., and M.S. Karsaiti (2013). Natural resources and fiscal performance: does good governance matter? *Journal of Macroeconomics*, vol. 37, issue C, p. 298.

Emara, N., and E. Jhonsa (2014). Governance and economic growth: interpretations for MENA countries. *Topics in Middle Eastern and African Economies*, vol. 16, No. 2 (September).

Erbil, Nese (2011). Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries? Working Paper 11/171. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11171.pdf.

Fátas, Antonio, and I. Mihov (2001). Government size and automatic stabilizers: international and international evidence. *Journal of International Economics*, 55, pp. 3-28.

Frankel, J., C. Vegh, and G. Vuletin (2011). On graduation from fiscal procyclicality. Working Paper No. w17619. Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

Filmer, D., and L. Pritchett (1999). The impact of public spending on health: does money matter? *Social Science and Medicine*, 49 (1), pp. 1309-1323.

Freidman, E., and others (2000). Dodging the grabbing hand: the determinants of unofficial activity in 69 countries. *Journal of Public Economics*, vol. 76, pp. 459-493.

Gupta, S., L. de Mello, and R. Sharan (2001). Corruption and military spending. *European Journal of Political Economy*, vol. 17, pp. 749-77. Reprinted in Gupta, Sanjeev, and George T. Abed, eds. (2002). *Governance, Corruption, and Economic Performance*, pp. 300-32 (Washington, D.C.: International Monetary Fund).

Harbison, R., and E. Hanushek (1992). *Educational Performance of the Poor: Lessons from Rural Northeast Brazil*. Oxford: Oxford University Press.

Hallerberg, M., R. Strauch, and J. V. Hagen (2007). The design of fiscal rules and forms of governance in European Union countries. *European Journal of Political Economy*, 23 (2), pp. 338-59.

Imam, P. A., and D. F. Jacobs. Effect of corruption on tax revenues in the Middle East. Working Paper 07/270. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf.

International Monetary Fund (2017). Key questions on Tunisia. Available from https://www.imf.org/en/countries/tunisia/qanda/tunisia-qandas.

International Monetary Fund (2016a). *Tunisia: Fiscal Transparency Evaluation*. Washington, D.C. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16339.pdf.

International Monetary Fund (2016b). MENAP oil-exporting countries: adjusting to cheaper oil. Regional economic outlook update (April). Washington, D.C.

International Monetary Fund (2016c). Saudi Arabia: 2016 Article IV Consultation: press release, staff report and information annex. Available from http://www.imf.org/en/publications/cr/issues/2016/12/31/saudi-arabia-2016-article-iv-consultation-press-release-staff-report-and-informational-annex-44328

International Monetary Fund (2016d). Economic prospects and policy challenges for the GCC countries. Washington, D.C. Available from www.imf.org/external/np/pp/eng/2016/102616b.pdf.

International Monetary Fund (2014). *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead*. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcd.pdf.

Jia, J., Guo, Q., and J. Zang. (2014). Fiscal decentralization and local expenditure policy in China. *China Economic Review*, vol. 28, pp. 107-122. Available from www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1043951X14000030.

Johnson, S., D. Kaufmann, and P. Zoido-Lobaton (1999). Corruption, public finances, and the unofficial economy. Discussion Paper Series No. 2169. Washington, D.C.: World Bank.

Kafkalas, S., P. Kalaitzidakis, and V. Tzouvelekas (2014). Tax evasion and public expenditures on tax revenue services in an endogenous growth model. *European Economic Review*, 70, pp. 438-453.

Kaufmann, D., A. Kraay, and P. Zoido-Lobaton (June 2000). Governance matters from measurement to action. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2000/06/pdf/kauf.pdf.

Kolstad, I., and A. Wiig (2009). It's the rents, stupid! The political economy of the resource curse. *Energy Policy*, vol. 37, Issue 12 (December), pp. 5317-5325.

Kontopoulos, Y., and R. Perotti (1999.) Government fragmentation and fiscal policy outcomes: evidence from OECD countries. In: *Fiscal Institutions and Fiscal Performance, NBER Conference Report*, J. Poterba and J. Hagen, eds, pp. 81-102. Chicago: The University of Chicago Press.

Knack, S., and P. Keefer (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative measures. *Economics and Politics*, 7, pp. 207-227.

Knowledge@Wharton (2016). How oil prices are battering the MENA region. Available from http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/how-low-oil-prices-are-battering-the-mena-region/.

Lane, Philip (2003). The cyclical behavior of fiscal policy: evidence from the OECD. *Journal of Public Economics*, 87, pp. 1661-75.

Levine, R., and D. Renelt (1992). A sensitivity analysis of cross-country growth regressions. *American Economic Review*, 82 (4), pp. 942-963.

Matallah, S., and A. Matallah (2016). Oil rents and economic growth in oil-abundant MENA countries: Governance is the trump card to escape the resource trap. *Topics in Middle Eastern and African Economies*, 18 (2) (September). Available from http://meea.sites.luc.edu/volume18/pdfs/25-Oil%20Rents%20and%20Economic%20Growth%20in%20Oil-Abundant%20MENA%20Countries.pdf.

Mauro, P. (1998). Corruption and the composition of government expenditure. *Journal of Public Economics*, vol. 69, pp. 263-79. Reprinted in *Governance, Corruption, and Economic Performance*, pp. 225-44, George T. Abed and Sanjeev Gupta, eds. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Meng, X., and L. Zhang (2011). Democratic participation, fiscal reform, and local governance, empirical evidence on Chinese villages. *China Economic Review*, 22 (1), pp. 88-97.

Mittnik, S., and T. Neumann (2003). Time-series evidence on the nonlinearity hypothesis for public spending. *Economic Inquiry*, 41 (4).

Neumayer, E. (2004). Does the 'resource curse' hold for growth in genuine income as well? *World Development*, 32 (10), pp. 1627-1640. Available from http://eprints.lse.ac.uk/626/1/World_Dev_%28resource_curse%29.pdf.

Person, T., and G. Tabellini (2004). Constitutions and economic policy. *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 18 (1), pp. 75-98.

Pritchett, L. (1996). Mind your P's and Q's: the cost of public investment is not the value of public capital. Policy Research Working Paper, No. 1660. Washington, D.C.: Development Economics Research Group, World Bank.

Rajkumar, A. S., and V. Swaroop (2008). Public spending and outcomes: does governance matter? *Journal of Development Economics*, 86, pp. 96-111.

Rodrik, D., A. Subramanian, and F. Trebbi (2002). Institutions rule: the primacy of institutions over integration and geography in economic development. Working Paper, No. 02/189. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Sacchi, A., and S. Salotti (2015). The impact of national fiscal rules on the stabilisation function of fiscal policy. *European Journal of Political Economy*, vol. 37 (March), pp. 1-20.

Saudi Arabia Ministry of Finance (2017). 2017 Budget: Kingdom of Saudi Arabia. Available from https://mof.gov.sa/en/budget2017/Documents/The_National_Budget.pdf.

Slimane, S. B., and M. B. Tahar (2010). Why is fiscal policy procyclical in MENA countries? *International Journal of Economics and Finance*, vol. 2 (15).

Stein, E., E. Talvi, and A. Grisanti (1999). Institutional arrangements and fiscal performance: the Latin American experience. In *Fiscal Institutions and Fiscal Performance*, pp. 103-134, J. Poterba and J. Hagen, eds. Chicago: The University of Chicago Press.

Tanzi, V., and H. R. Davoodi (1997). Corruption, public investment, and growth. Working Paper, No. 97/139. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Torgler, B. (2005). Tax morale and direct democracy. *European Journal of Political Economy*, vol. 21 (2), pp. 525-531. Available from www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0176268004000825.

Tornell, Aaron, and P. Lane (1999). Voracity and growth. *American Economic Review*, vol. 89 (1), pp. 22-46.

UAE Ministry of Finance (a). Federal Budget Preparation. Available from www.mof.gov.ae/En/budget/FedralBudgetPreparation/Pages/default.aspx.

UAE Ministry of Finance (b). Decree of Law on the Rules of the Preparation of the Budget. Available from www.mof.gov.ae/En/lawsAndPolitics/govLaws/Pages/DecreelawPreparingBudget.aspx.

World Bank (2015). Economic outlook for the Middle East and North Africa, October 5. Available from www.worldbank.org/en/region/mena/brief/economic-outlook-middle-east-and-north-africa-october-2015.

World Bank. Worldwide Governance Indicators. Available from http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home. Accessed 25 September 2017.

Zafar, A. (2012). Fiscal policy and diversification in MENA. In *Natural Resource Abundance, Growth, and Diversification in the Middle East and North Africa: The Effects of Natural Resources and the Role of Policies*, Ndiame Diop, Daniela Marotta and Jaime de Melo, eds. Washington, D.C.: World Bank.

Zhang, X., and others (2004). Local governance and public goods provision in rural China. *Journal of Public Economics*. 88 (2), pp. 2857-2871.